



شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.
العنوان البريدي: ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

الموقع الإلكتروني: www.mphc.com.qa
البريد الإلكتروني: mphc@qp.com.qa

هاتف: +٩٧٤ ٤٠١٣ ٢٠٨٠
فاكس: +٩٧٤ ٤٠١٣ ٩٧٥٠

"التميز التشغيلي في خضم أسواق تشهد تحديات"

الرسالة

تعظيم قيمة محفظة أعمال المجموعة وتوسيع نطاقها للاستفادة من قيمة اللقيم المتوافر في دولة قطر..

الرؤية

أن تصبح مسعيد للبتروكيماويات القابضة إحدى الشركات التي توفر منتجات بتروكيماوية عالية الجودة وتلتزم بمعايير البيئة والسلامة وتعمل على زيادة ربحية أصولها بما يعظم من القيمة المضافة للمساهمين.



المحتويات

نبذة حول قطاعات المجموعة	٤٠	مجلس الإدارة	١٢
تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل	٤٨	كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٦
البيانات المالية	٦٨	تقرير مجلس الإدارة	٢٠
تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩	٧٤	تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة	٢٦
		نبذة حول شركة مسيعةيد للبيروكيماويات القابضة	٣٤

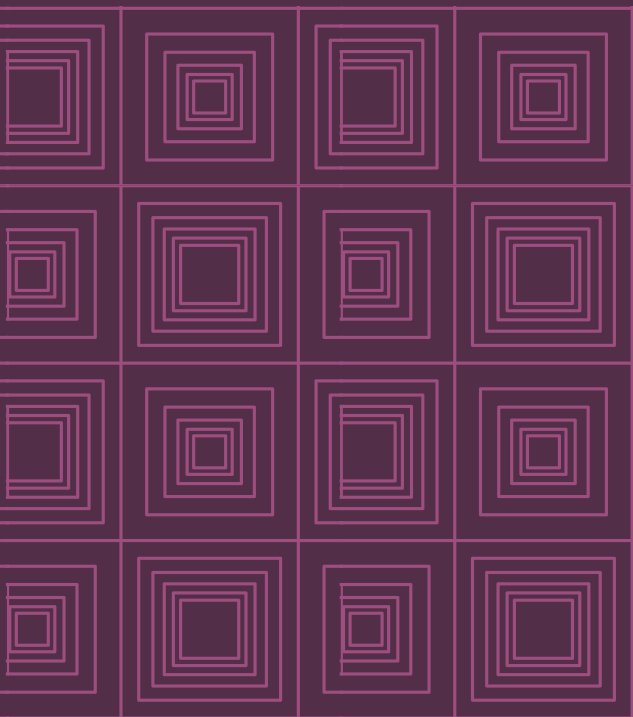
حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد









مجلس الإدارة



أحمد سيف أحمد السليبي
رئيس مجلس الإدارة



عبدالعزیز جاسم المفتاح
عضو



عبدالرحمن أحمد الشيبی
عضو



محمد سالم المري
نائب رئيس مجلس الإدارة



علي ناصر تلفت
عضو

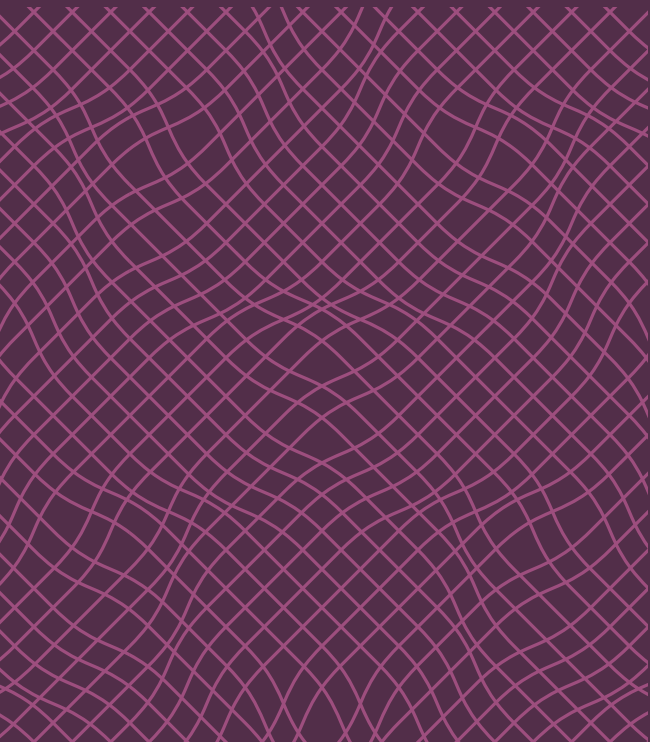


محمد عيسى المناجي
عضو



عبدالعزیز محمد المناجي
عضو





كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

”بناء قوة مالية من خلال التميز التشغيلي والنمو والاستدامة“.



مساهميننا الكرام، يسرني أن أقدم إليكم التقرير السنوي لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. (يشار إليها بعبارـة ”مسيـعيد القابضة“ أو ”المجموعة“)، وهي واحدة من شركات البتروكيماويات ذات المنتجات المتنوعة الرائدة في المنطقة.

وأود أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا لشركات المجموعة على جهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في العمل والتزامهم بتحقيق نتائج تشغيلية ومالية مـطردة ومستقرة في ظل ظروف اقتصادية كلية صعبة. كما أود أن أشكر مساهميننا على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

الأهداف الرئيسية للشركة واستراتيجياتها

واصلت الشركة تركيزها على تحقيق التميز التشغيلي والنمو والاستدامة خلال عام واجهنا فيه ظروف صعبة للغاية على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد استندت جهودنا في تحقيق التميز التشغيلي إلى زيادة كفاءة العمليات والتكاليف على نحو مستمر ورفع مستوى الموثوقية وتعزيز سلامة الأصول. واتخذنا من أوجه التآزر والشراكات سبيلاً لدعم تحقيق النمو. وفيما يتعلق بالاستدامة، فقد واصلنا جهودنا المعنية بالحد من أثر أنشطة أعمالنا على البيئة، فيما نعمل أيضاً على تعزيز كفاءة الطاقة وتدابير الحفاظ عليها.

وواصلت المجموعة التركيز على استراتيجيتها الخمسية للأعمال والتي تهدف إلى احتواء النفقات وضح استثمارات لإطلاق إمكانات نمو جديدة. وتوجه الشركة نحو تعزيز مركزها في الأسواق وزيادة القيمة المضافة للمساهمين، حيث تتبع استراتيجية انطلاقاً من كونها منتج للبتروكيماويات من الفئة الأولى معروف بالقيمة التي يقدمها للمساهمين وتميزه التشغيلي ومعايير ريفية المستوى بشأن السلامة والبيئة.

الظروف الاقتصادية الكلية

شهد الاقتصاد العالمي حالة من عدم اليقين خلال عام ٢٠١٩ أسفرت عن تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي وأثرت على الطلب، الأمر الذي استُشعر آثاره في كافة شركات المجموعة. وأدت النزاعات التجارية الدائرة والتدفقات التجارية المتغيرة إلى تباطؤ العديد من الاقتصادات الرئيسية، الأمر الذي أثر سلباً على الطلب على منتجات الشركة. كما أسهمت زيادة الطاقة الإنتاجية حول العالم في فرض المزيد من الضغوط على أسعار السلع الأساسية ودفعتها نحو الانخفاض، لاسيما أسعار بعض المنتجات البتروكيمياوية ومنتجات الكلور القلوي التي تنتجها الشركة.

الأداء المالي

يعكس الأداء المالي للشركة خلال عام ٢٠١٩ الظروف الصعبة التي سادت على المستويين الإقليمي والدولي. وقد تأثر أداء الشركة إلى حد كبير بعوامل اقتصادية كلية لم تكن ضمن نطاق سيطرتها، الأمر الذي فرض مزيداً من الضغوط على أسعار منتجات المجموعة وأثر سلباً على إجمالي أرباحها، حيث تراجع صافي الأرباح لعام ٢٠١٩ بنسبة تبلغ ١٥٪ مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى ١,٢ مليار ريال قطري، وانخفض العائد على السهم إلى ٠,٠٩٥ ريال قطري مقارنة بعائد على السهم بلغ ٠,١١١ لعام ٢٠١٨.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ أن تأسست المجموعة عام ٢٠١٣، تم توزيع أرباح يبلغ إجماليها ٥,٣ مليار ريال قطري، وهو ما يُعد دليلاً واضحاً على التزام مجلس الإدارة بإضافة قيمة للمساهمين، مع الاحتفاظ بالسيولة اللازمة للاستثمارات والالتزامات الخاصة بالديون والتصدي للظروف الصعبة غير المتوقعة.

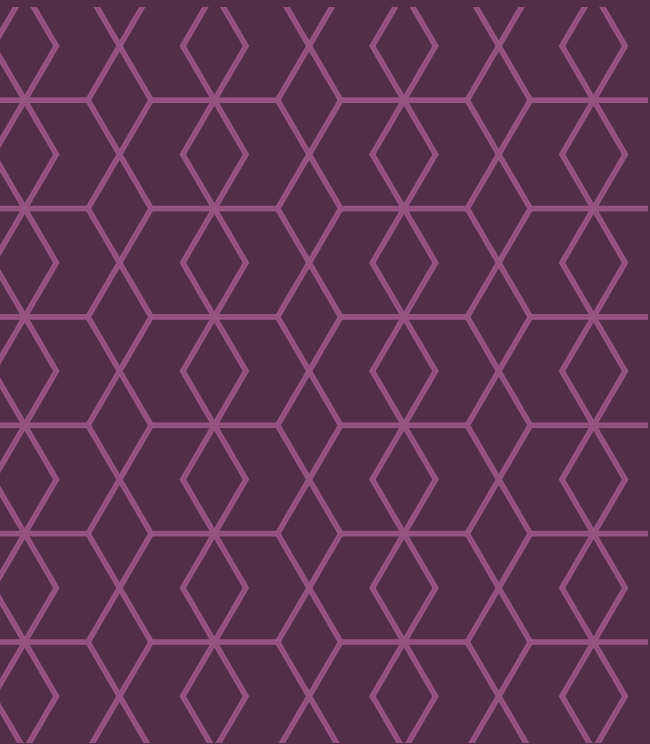
وبالنظر إلى هذه الاعتبارات وعلى ضوء التوقعات الحالية على الأجلين القصير والمتوسط، وأخذاً في الاعتبار برنامج الإنفاق الرأسمالي الواسع النطاق والمخطط له للأعوام القادمة، فإن مجلس الإدارة يوصي بإجمالي توزيع أرباح عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بواقع ٠,٩ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٠٧ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تبلغ ٧٤٪.

الخاتمة

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع النفط والغاز القطري. إن النمو الذي تشهده دولة قطر وتوجه مجتمعه المتقدم والمتطور نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في شركة مسيعة للبتروكيمياويات القابضة نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم هذه الرؤية الوطنية.

وختاماً، فإنني أثق بأن زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا لشركات المجموعة على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل حتى نحقق أهدافنا الاستراتيجية، فيما نتطلع معاً إلى ضمان أن تستمر شركة مسيعة للبتروكيمياويات القابضة، باعتبارها إحدى الشركات الرئيسية، في الإسهام بدور محوري في اقتصاد دولة قطر.





تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

”تنمية الأسواق وتحقيق التميز التشغيلي من خلال ترشيد التكاليف ورفع مستوى الكفاءة“.

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي للأداء المالي والتشغيلي لشركة مسعيد للبتروكيماويات القابضة لعام ٢٠١٩.

استعراض عام حول شركة مسعيد للبتروكيماويات القابضة

تمتلك قطر للبترول ضمن هيكل ملكية الشركة حصة تبلغ نسبتها ٦٥,٥٪. والنسبة المتبقية مملوكة من قبل الجمهور العام.

الميزات التنافسية

تحصل جميع شركات المجموعة بشكل استراتيجي على إمدادات اللقيم بأسعار تنافسية، وتتمتع أيضاً بسيولة قوية وقدرة على تحقيق تدفقات نقدية كبيرة، وترتبط بعلاقات قوية مع شركاء في مشروعات مشتركة ذوي سمعة رفيعة ومعروفين عالمياً. كما أن الشراكة مع ”منتجات“، الشركة الرائدة عالمياً في مجال تسويق وتوزيع الكيماويات، تمنحنا قدرة كبيرة على الوصول إلى الأسواق العالمية.

وقد دعمت هذه الميزات المجموعة في تطوير مرافقها الإنتاجية ومجموعة منتجاتها وزيادة مستوى انتشارها الجغرافي وقاعدة أصولها التشغيلية ومركزها النقدي خلال عام ٢٠١٩.

استراتيجيتنا

تركز استراتيجية الأعمال الرئيسية للشركة على تنمية الأسواق من خلال زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الكفاءة عبر برامج ترشيد التكاليف والتميز التشغيلي. وفضلاً عن ذلك، فنحن نستثمر بشكل انتقائي في مشروعات رأسمالية من شأنها دعم مركزنا التنافسي وزيادة القيمة المضافة للمساهمين.

الظروف الاقتصادية الكلية

كانت الظروف الاقتصادية الكلية خلال ٢٠١٩ ظروفاً سلبية وسط حالة من عدم اليقين التي سادت للاقتصاد العالمي وتباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، الأمر الذي أسفر عن تراجع الطلب على منتجات قطاعي البتروكيماويات والكلور القلوي. وفاقمت النزاعات التجارية الدائرة من حالة التباطؤ التي تشهدها الأسواق. وأسفرت زيادة الطاقة الإنتاجية، لاسيما في قطاع البوليمرات الأمريكي، عن انخفاض أسعار هذه السلع الأساسية، وأحدثت اختلالاً في العرض والطلب على المنتجات البتروكيماوية. وعلى النقيض من ذلك، فقد كانت زيادة الطاقة الإنتاجية لأوليفينات ألفا العادية أقل في مستواها نتيجة توقف مصانع وتأخر البدء في أخرى. وأصبح العرض بالنسبة لأوليفينات ألفا العادية أكثر توازناً خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠١٩.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

أبدت الشركة خلال عام ٢٠١٩ أداءً نموذجياً مرة أخرى على مستوى الصحة والسلامة والبيئة، الأمر الذي يعكس أهميتها كجزء أساسي من استراتيجيتها الأساسية للأعمال. وتضمنت الإنجازات الرئيسية للشركة فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة خلال عام ٢٠١٩ الحصول على شهادات في عدة معايير دولية؛ وزيادة تحسين سلامة العملية؛ وإتمام ما يزيد على عشرة أعوام دون وقوع حادث واحد يستحق التسجيل من حوادث الإجهاد الحراري في العديد من مرافق الإنتاج.

واستشراً للمستقبل، فإن الشركة ستواصل مساعيها لتحقيق التميز وزيادة الكفاءة في هذه الجوانب، الأمر الذي يعزز من معايير الصحة والسلامة والبيئة الحالية لدينا، وسنعمل على أن نصبح شركة رائدة في مجال الصحة والسلامة والبيئة في المنطقة وفقاً للمعايير العالمية المعنية بالصحة والسلامة والبيئة.

تحسين كفاءة التكاليف ومستويات الإنتاج: نحو التميز التشغيلي

تولي شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة اهتماماً كبيراً بالحاجة إلى الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة للحفاظ على مركزها كمشغل رائد منخفض التكلفة. ولقد واصلنا جهودنا المنصبة على ترشيد التكاليف خلال عام ٢٠١٩، الأمر الذي أثمر عن تحقيق سلسلة من النجاحات وحظي بالتقدير.

كما بذلت شركات المجموعة جهوداً أخرى خلال العام لتحسين قدرتها التنافسية من حيث التكلفة، ما أتاح للمجموعة إمكانية إطلاق كامل إمكاناتها. وستواصل المجموعة الاستثمار في الموظفين والعمليات والتكنولوجيات لتحافظ على مركزها كشركة قوية متماسكة تطبق أعلى معايير الجودة وتركز بصرها أساسية على التميز التشغيلي.

وتضمنت بعض أبرز ملامح كفاءة التكلفة على مستوى المجموعة خلال عام ٢٠١٩ ما يلي: خفض تكاليف التشغيل التي يمكن التحكم فيها والمحافظة على مركزها المتميز من حيث التكلفة، وتحقيق التآزر مع شركات أخرى تعمل بقطاع الصناعات التحويلية في قطر، والعمل مع شركات استشارية عالمية رائدة لزيادة كفاءة العمليات وتحسين مستويات الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي؛ وتنفيذ برنامج شامل لترشيد التكاليف.

وبهذه الجهود، فقد حققت المجموعة مستويات إنتاجية مثلى دون المساس بمعايير الجودة أو السلامة وضمن حدود الموازنة التقديرية. وعلى

نحو خاص، فقد أبدت مرافق إنتاج البولي إيثيلين وأولفينات ألفا العادية التابعة للمجموعة أداءً قوياً في هذا الجانب.

وقد تم إجراء عمليات تطفئة غير مخطط لها لتنفيذ الصيانة في عدد من مرافق الإنتاج التابعة للمجموعة خلال عام ٢٠١٩، إلا أنه قد تم تنفيذها بشكل سريع ووفرت معلومات قيمة لتجنب حدوث عمليات تطفئة في المستقبل وزيادة الكفاءة.

واستمر تنفيذ الجهود المنصبة على الارتقاء بالجودة. وخلال عام ٢٠١٩، حصلت شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم)، وهي إحدى مشاريعنا المشتركة في قطاع البتروكيماويات، على جائزة الرئيس للتميز التشغيلي من فئة الشركات الكبرى لعام ٢٠١٨م التي تمنحها شركة شيفرون فيليبس للكيماويات. وحصلت أيضاً على جائزة كورن فيري لأداء المشاركة لعام ٢٠١٩.

وخلال عام ٢٠١٩، فقد سجلنا مرة أخرى أرقاماً قياسية فيما يتعلق بالسلامة في قطاع البتروكيماويات التابع للمجموعة، وأتممنا ١٢ عاماً متعاقباً دون وقوع حادثة إجهاد حراري واحدة تستحق التسجيل ولا إصابة واحدة تستحق التسجيل ضمن الحوادث التي تتعلق بسلامة العمليات من المستوى الأول والثاني.

أنشطة البيع والتسويق

إن الشراكة مع "منتجات"، الشركة الرائدة عالمياً في مجال تسويق وتوزيع الكيماويات والأسمدة ومنتجات الحديد والصلب، قد منحت المجموعة قدرة أكبر على الوصول إلى الأسواق العالمية بما يخفف جزئياً من تأثير الظروف المعاكسة في الأسواق. ومن المنظور الجغرافي، فقد ظلت آسيا أكبر سوق للشركة التي أبدت تواجداً قوياً في شبه القارة الهندية وأوروبا.

الأداء المالي

حققت المجموعة صافي أرباح بواقع ١,٢ مليار ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بانخفاض تبلغ نسبته ١٥٪ مقارنةً بالعام الماضي. ويُعزى هذا الانخفاض بصورة كبيرة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي يعود بصورة أساسية إلى نزاعات تجارية أضعفت من الطلب على منتجات الشركة. وفرضت زيادة الطاقة الإنتاجية على مستوى العالم ضغوطاً على أسعار السلع الأساسية، لاسيما أسعار البتروكيماويات ومنتجات الكلور القلوي التي تنتجها الشركة.

وعلى مستوى المجموعة، فقد تراجع متوسط أسعار البيع المُرجح بنسبة ١٥٪ خلال عام ٢٠١٩، ما أسهم في انخفاض صافي أرباحها بواقع ٥٥٢ مليون ريال قطري. وتراجعت أحجام مبيعات المجموعة بنسبة ٥٪ مقارنةً بالعام الماضي لتسهم بذلك في انخفاض أرباح المجموعة بواقع ١٣٣ مليون ريال قطري.

وتراجعت مستويات إنتاج الشركة بنسبة ٣٪ مقارنةً بمستويات عام ٢٠١٨ في ظل إجراء عمليات تطفئة مخطط لها وغير مخطط لها لتنفيذ الصيانة.

وحافظت المجموعة على قوة السيولة لديها على مدار العام، حيث سجلت أرصدة نقدية بنهاية عام ٢٠١٩ تصل إلى ١,٨ مليار ريال قطري، فيما بلغ إجمالي أصولها ما يعادل ١٥,٥ مليار ريال قطري، بالمقارنة بمبلغ ١٥,٣ مليار ريال قطري بنهاية عام ٢٠١٨.

وقد حصلت المجموعة خلال العام على إعفاء من الضريبة على الدخل اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ تُعفى بموجبه حصتها من الأرباح في كافة مشاريعها المشتركة إعفاءً كاملاً من الالتزامات الخاصة بالضريبة على الدخل.

آخر مستجدات الإنفاق الرأسمالي

بلغ الإنفاق الرأسمالي لعام ٢٠١٩ ما يصل إلى ٢٢٠ مليون ريال قطري.

وخلال عام ٢٠١٩، وافق المساهمون في شركة كيوكيم على دعم توسعة مرافق إنتاج الإيثيلين التابعة للمشروع المشترك في مدينة مسييعيد الصناعية. ومع الانتهاء من التوسعة عام ٢٠٢٢، سيحقق مشروع التوسع الخاص بالفرن السادس زيادة مطردة في إنتاج الإيثيلين بحوالي ٧٪، وهو ما سيسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية لشركة كيوكيم من المشتقات. وبتكلفة تقدر بنحو ٣٩١ مليون ريال قطري، من المتوقع أن يحقق هذا الاستثمار عوائد رأسمالية إيجابية والمزيد من المرونة التشغيلية.

واستشرافاً للمستقبل، فإن المجموعة ستواصل دراسة استثمارات الإنفاق الرأسمالي لتعزيز قدراتها والموثوقية والكفاءة وأداء الصحة والسلامة والبيئة.

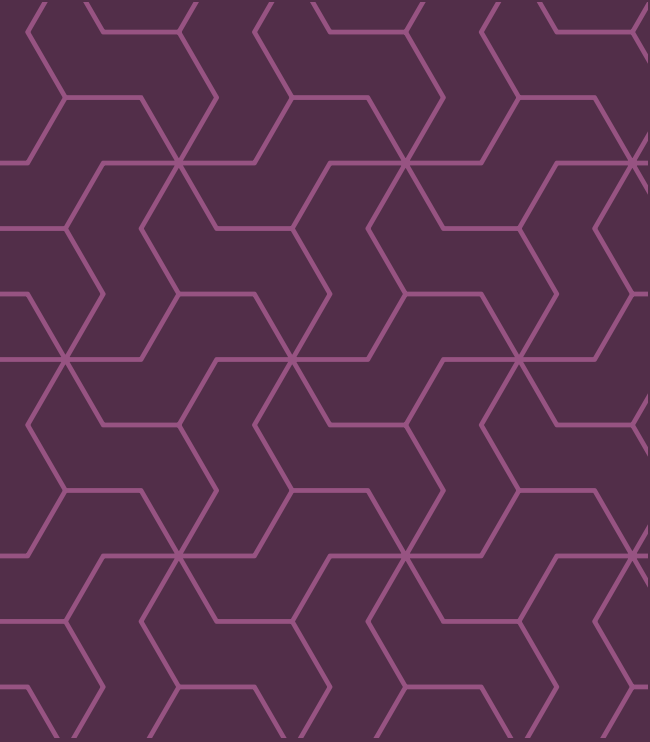
توزيع الأرباح المقترح

يوصي مجلس إدارة الشركة بإجمالي توزيعات سنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بمبلغ قدره ٠,٩ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٧ ريال قطري للسهم، بنسبة توزيع تبلغ ٧٤٪.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. وتتقدم بالشكر أيضاً إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، لرؤيته وقيادته، والشكر موصول أيضاً لإدارة شركات المجموعة وموظفيها على إخلاص والتزامهم وتفانيهم الدائم في العمل. كما نود أن نتقدم بالشكر لمساهميننا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.





تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية والإنجازات الرئيسية

حقق قطاع البتروكيماويات التابع للمجموعة العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠١٩ باتباع استراتيجية تركز على النمو وتميز الأعمال والاستدامة. وقد تحقق العديد من الإنجازات البارزة التي تتضمن تنفيذ برنامج ترشيد التكاليف وبرنامج التطوير المستمر وسلسلة من إجراءات تعزيز الموثوقية التي أثمرت عن انخفاض الخسائر غير المتوقعة نتيجة أحداث داخلية وخارجية. وقد تم تصميم كل هذه التدابير لتعزيز تميز الأعمال.

آخر مستجدات الاقتصاد الكلي

حد النزاع التجاري الدائر بين الولايات المتحدة والصين من الطلب على العديد من المنتجات البتروكيماوية للشركة، لاسيما البولييمرات. وظهرت في نفس الوقت طاقات إنتاجية جديدة دفعت إلى خفض معدلات التشغيل في العديد من مرافق إنتاج البتروكيماويات. وزادت الولايات المتحدة من الطاقة الإنتاجية للبوليمرات، الأمر الذي شكل عبئاً على أسواق البوليمرات. وانخفضت هوامش قطاع البتروكيماويات مع معدلات التشغيل، وظلت تكاليف الإنتاج للوحدات المحددة للأسعار مرتفعة.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

واصلنا خلال عام ٢٠١٩ تحسين وتعزيز مستوى أنشطتنا المعنية بالصحة والسلامة والبيئة بقطاع البتروكيماويات. وفي هذا الإطار، فقد سجلنا أرقاماً قياسية جديدة على مستوى السلامة وحصلنا على شهادات من جهات عالمية معنية بالمعايير.

وقد أتممنا ١٢ عاماً دون وقوع حادثة إجهاد حراري واحدة تستحق التسجيل ولا إصابة واحدة تستحق التسجيل ضمن الحوادث التي تتعلق بسلامة العمليات من المستوى الأول والثاني. وخلال عام ٢٠١٩، لم نسجل سوى ثلاث حوادث تندرج ضمن الحوادث البيئية التي يتعين على الشركة المسؤولة الإبلاغ عنها.

وحصلنا على شهادة ISO 45001: 2018 لأنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية، وجددنا شهادة RC 14001: 2015، وهي معيار دولي لأنظمة إدارة الرعاية المسؤولة، وشهادة ISO 14001: 2015 لأنظمة إدارة البيئة، وحصلنا مجدداً على شهادة ISO 9001:2015، وهي معيار قياسي من أيزو لنظام إدارة الجودة.

وخلال عام ٢٠١٩، بلغ معدل الحوادث التي يتعين تسجيلها ٠,٠٧، كما بلغ معدل حوادث سلامة العمليات صفر.

تحقيق كفاءة التكاليف

يلتزم مشروعنا المشتركين في قطاع البتروكيماويات، وهما كيوكيم وكيوكيم ٢ بخفض تكاليفهما الثابتة التي يمكن التحكم فيها. ولضمان أن يحقق هذين الكيانين التشغيليين التوقعات، وواصلنا التركيز على برنامجنا لترشيد التكاليف يمنحنا القدرة على الإسراع بتحقيق الكفاءة والمزيد من خفض التكاليف.

وخلال عام ٢٠١٩، راجع كل كيان تشغيلي على نحو متعمق هيكل تكاليفه وحدد تخفيضات التكاليف المحتملة في النفقات التشغيلية ذات الصلة بالعمالة والإصلاح والصيانة وخدمات العقود والنفقات العامة. ومن خلال هذه المراجعة وضع قطاع البتروكيماويات خارطة طريق لخفض التكاليف للأربعة أعوام القادمة.

زيادة مستويات الإنتاج

يتم في مرافق الإنتاج التابعة لكيوكيم وكيوكيم ٢ كل عامين إجراء مقارنة معيارية بشأن الطاقة الإنتاجية للإيثيلين من قبل الاستشاري Solomon Associates مع عدد يزيد على ١٠٠ وحدة لتكسير الإيثيلين في العالم. واستناداً إلى نتائج المقارنة المعيارية الأخيرة، جاءت طاقتنا الإنتاجية من الإيثيلين ضمن نطاق الفئة المقبولة، واستخدم في ذلك معايير تستند إلى أنواع مختلفة من المصانع والتقنيات.

وتتم مقارنة طاقتنا الإنتاجية من البولي إيثيلين سنوياً بواسطة الاستشاري Phillips Townsend Associates مع عدد يزيد على ١٠٠ مصنع لإنتاج البولي إيثيلين. وأظهرت نتائج الممارسة الأخيرة للمقارنة المعيارية أن طاقتنا الإنتاجية من البولي إيثيلين تدرج ضمن الفئة الثانية.

وقد حققت شركة كيوكيم خلال عام ٢٠١٩ أفضل أداء في فئتها من حيث كميات البولي إيثيلين المنتج غير المطابق للمواصفات، وكان ذلك بنسبة تقل عن ٩٪ للعام الثاني. وتُعد هذه النسبة ممتازة إذا ما قورنت بقيم متكررة تصل إلى ٢,٥٪ أو أكثر في مصانع تستخدم نفس التكنولوجيا. وكانت أيضاً مرافق كيوكيم الإنتاجية الأفضل في فئتها من حيث انعدام الشكاوى المبررة من العملاء خلال الأعوام الأربعة الماضية.

ولمزيد من الابتكار، فقد عززنا التميز التشغيلي وطورنا استراتيجيتنا المعنية بالاستدامة. وخلال عام ٢٠١٩، قمنا بتنفيذ دورة تنشيط أكثر كفاءة للحفز الكيميائي للبولي إيثيلين، الأمر الذي أثمر عن انخفاض استهلاك الوقود وزيادة توافر العوامل المنشطة للمحفزات. وأدخلنا تحسينات على درجات حرارة ألفا أولفينات العادية وصولاً إلى حدود متوسطة جديدة، وركزنا أكثر على إنتاج أجزاء ذات قيمة مضافة. وارتقينا بمجموعة المنتجات بين خطوطنا لإنتاج البولي إيثيلين، وخفضنا من توليد المحفزات العادمة والإنتاج غير المطابق للمواصفات. وتمكنا أيضاً من ترشيد عمليات الصيانة الشاملة وجعلناها كل خمسة أعوام، وسنعمل عن كثب مع شركائنا في الإنتاج للتحقق من مدى إمكانية جعل دورة الصيانة الشاملة كل ستة أعوام في مرافقنا الإنتاجية بكيوكيم وكيوكيم ٢.

الأداء المالي

واجه إجمالي أرباح قطاع البتروكيماويات ضغطاً وانخفضت أرباحه الأساسية بنسبة ١٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، الأمر الذي يعزى بصورة أساسية إلى تراجع الطلب على المنتجات البتروكيماوية في الأسواق الرئيسية وانخفاض أسعار السوق.

وانخفض متوسط الأسعار المُرجح لمنتجات قطاع البتروكيماويات خلال عام ٢٠١٩ بنسبة ١٦٪، وصاحب ذلك أيضاً انخفاض في أحجام المبيعات بنسبة ٢٪ نتيجة اختلالات العرض والطلب، الأمر الذي أسفر عن تراجع إجمالي الإيرادات بنسبة ١٨٪.

وانخفضت أحجام الإنتاج بنسبة ٢٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعزى إلى إجراء عمليات تطفئة بهدف تحسين معايير الصحة والسلامة والبيئة مع التركيز أيضاً على تحسين أداء الأصول وزيادة كفاءتها.

آخر مستجدات الإنفاق الرأسمالي

خلال عام ٢٠١٩، اقتصر الإنفاق الرأسمالي، الذي بلغت قيمته ١٩٩ مليون ريال قطري، بشكل أساسي على ترقية النظم والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات "SAP"، وخزان المياه المصقول، والطلاء الداخلي بالرش المعدني الحراري لمنظم الصودا الكاوية، واستبدال جهاز تفريغ الهواء، ومشاريع ترشيح مياه البحر وأمن الإنترنت. وقد عززت هذه المشاريع من موثوقية عملياتنا الإنتاجية وحدت من أثرها على البيئة. وتتضمن استثمارات الإنفاق الرأسمالي الرئيسية في المستقبل مشاريع الفرن السادس وإصلاح رصيف الشحن وصومعة الكبريت.

الكلور القلوي

الاستراتيجية والإنجازات الرئيسية

تعتمد استراتيجية أعمال قطاع الكلور القلوي التابع للمجموعة على ركائز رئيسية هي تعزيز تحقيق أهداف الإنتاج، وخفض التكاليف التي يمكن التحكم فيها، وتعزيز تطوير وابتكار منتجات، ورفع مستوى مشاركة الموظفين ورضاهم.

من حيث الأداء المالي، فقد حققت الشركة أهدافها المعنية بخفض التكاليف. وبرغم ذلك، فقد انخفضت الأرباح دون المستهدف وسط تراجع للأسعار والإنتاج.

آخر مستجدات الاقتصاد الكلي

تأثر قطاع الكلور القلوي سلباً بحالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي وتباطؤ النمو، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط والغاز. وأسفرت النزاعات التجارية الدائرة بين الصين والولايات المتحدة عن تباطؤ الطلب. وازدادت الطاقة الإنتاجية بأسرع مما كان متوقعاً، فمع إضافة طاقات إنتاجية جديدة في السوق، انخفضت أسعار منتجات الكلور القلوي. والأهم من ذلك أن ضعف الطلب في معظم آسيا، إلى جانب استقرار معدلات التشغيل، قد أثرا بشكل كبير على الأسعار.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

يركز القطاع على تعزيز المستوى الحالي من معايير الصحة والسلامة والبيئة مع اتباع المعايير العالمية التي تحقق التميز التشغيلي. وقد ظلت صحة وسلامة العمال أولوية رئيسية لجهودنا خلال عام ٢٠١٩، حيث اتخذنا خطوات لرفع مستوى الوعي بالسلامة وسلامة العمليات.

وتضمنت الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئية في مرافق الكلور القوي خلال عام ٢٠١٩ تنفيذ عمليات تطفئة آمنة

ومأمونة غير مخطط لها لمصانع الفينيل التابعة لنا خلال موسم الصيف؛ إشراك الاستشاري "DuPont" لدعم تنفيذ برنامج إدارة سلامة العمليات لدينا؛ وعقد أسبوع من جلسات التوعية بالسلامة للعاملين في مرافق شركة قطر للفينيل.

تحقيق كفاءة التكاليف

تعد الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة شرطين أساسيين لقطاع الكلور القلوي الذي يحتفظ بمكانته كمشغل منخفض التكلفة ويتسم بالكفاءة. وانصب تركيزنا خلال عام ٢٠١٩ على التحكم في التكاليف مع ضمان تحقيق مستويات إنتاجية مثلى دون أن يأتي ذلك على حساب الجودة أو السلامة.

وتضمنت الإنجازات الرئيسية في الجانب المتعلق بالوفر في التكاليف خلال عام ٢٠١٩ ما يلي: إكمال مراجعة كفاءة استخدام الطاقة في شركة قطر للفينيل باستخدام بيانات المقارنات المعيارية من الاستشاري Solomon؛ إكمال دراسة مع "ماكينزي" و"وورلي بارسونز" لتحسين كفاءة أنظمة البخار؛ توقيع عقد تبلغ مدته ١٢ شهراً بشروط مواتية لشراء كميات إيثيلين إضافية من مورد دولي؛ واستمرار تحقيق وفورات في التكاليف من المشتريات من خلال الشراكة مع ست شركات بمدينة مسعيد الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن تسعير عقد توريد الإيثيلين جاء بأقل من الموازنة التقديرية وكان له تأثير إيجابي على تكاليف التشغيل لشركة قطر للفينيل. كما أننا نخطط للتفاوض على اتفاقيات ميسرة مماثلة للحصول على كميات إضافية من اللقيم في المستقبل.

زيادة مستويات الإنتاج

فيما يتعلق بتحسين مستويات الإنتاج، فقد سعى القطاع لتحقيق مستويات إنتاجية مثلى دون أن يأتي ذلك على حساب معايير الجودة والسلامة.

وعلى الرغم من إجراء عمليات تطفئة مخطط لها وغير مخطط لها للصيانة خلال عام ٢٠١٩، إلا أن هذه العمليات تتماشى مع التزام المجموعة بتعزيز الصحة والسلامة والعمر التشغيلي للمصنع وضمان الجودة والموثوقية.

آخر مستجدات الأداء المالي

انخفضت إيرادات قطاع الكلور القلوي خلال عام ٢٠١٩ بنسبة ٢١٪ مقارنة بعام ٢٠١٨ لتصل إلى ٦٨٠ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ويُعزى انخفاض الإيرادات بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار البيع بنسبة ١٣٪ مع انخفاض أحجام المبيعات بنسبة ٩٪. وانخفضت أسعار المبيعات وأحجام المبيعات وسط تباطؤ الاقتصاد الكلي، الأمر الذي أثر على القطاع عالمياً. وتأثر انخفاض أحجام المبيعات أيضاً بانخفاض أحجام الإنتاج، التي تراجع بنسبة ٤٪ مقارنة بالعام الماضي نتيجة إجراء الصيانة الوقائية.

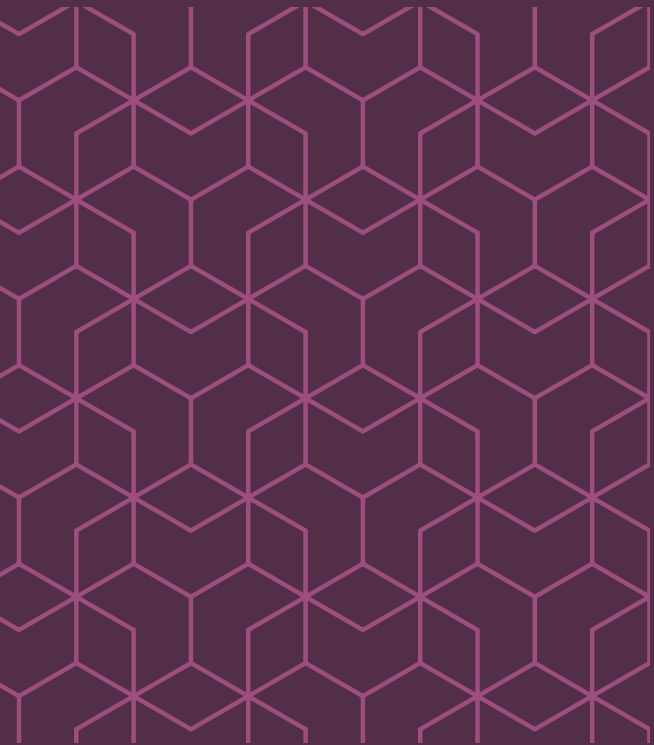
وخلال العام، فقد حقق القطاع صافي أرباح قدره ٢٧٤ مليون ريال قطري مقارنة بصافي أرباح بلغ ١٤١ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٨، بزيادة قدرها ٩٤٪. وارتفع صافي الأرباح مع انخفاض تكاليف التشغيل. وقد أبرم المشروع المشترك للمجموعة اتفاقيات لتوريدات إضافية من اللقيم مع موردين دوليين بشروط مواتية إذا ما نظرنا إلى الظروف السائدة في الأسواق. وكان للإعفاء الضريبي عن عام ٢٠١٩ بأكمله تأثيراً إيجابياً على الأرباح.

آخر مستجدات الإنفاق الرأسمالي

خلال عام ٢٠١٩، اقتصر الإنفاق الرأسمالي بصورة أساسية على مشاريع معنية بالصحة والسلامة والبيئة وصيانة مرافق الإنتاج، حيث بلغ إجمالي الإنفاق ٢١ مليون ريال قطري.

واستشرافاً للمستقبل، ستشمل بعض مشاريع الإنفاق الرأسمالي إجراء تحسينات على صهاريج تخزين الصودا الكاوية، واستبدال بعض العناصر القديمة، وإدخال تحسينات على تصميم لوحات شبكة الكلورة التأكسدية، وتركيب مانع التمورات على شبكة 33KV لشركة قطر للقيليل. وعلى المدى الطويل، ستعمل هذه المشاريع على تحسين مستويات الإنتاج وتقليل انبعاثات الغازات في مصانعنا.





نبذة حول شركة مسيعيد
للبيروكيماويات القابضة

نبذة حول شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

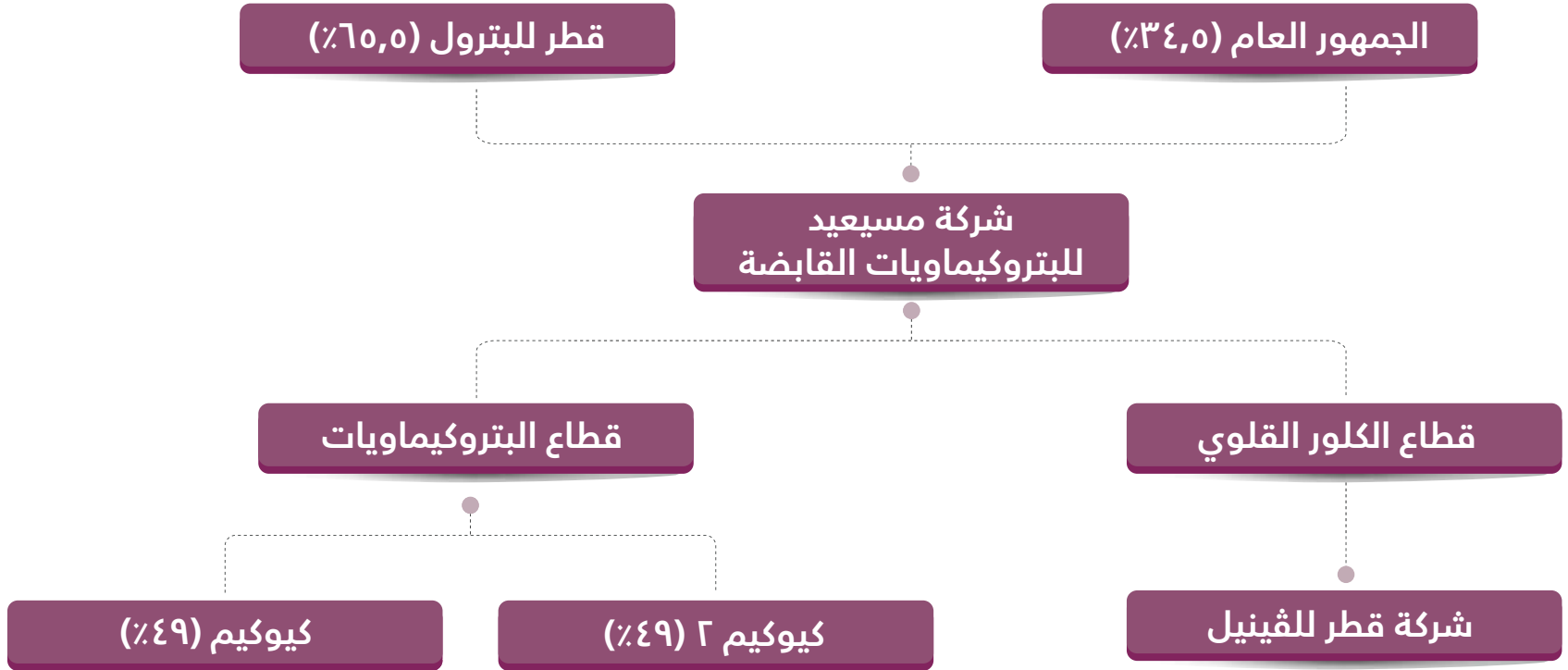
استعراض عام

تأسست شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. (يشار إليها بعبارة "مسيعيد القابضة" أو "المجموعة") في ٢٩ مايو من عام ٢٠١٣. وعنوانها المسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الشركة في قطاعين متميزين: البتروكيماويات والكلور القلوي.

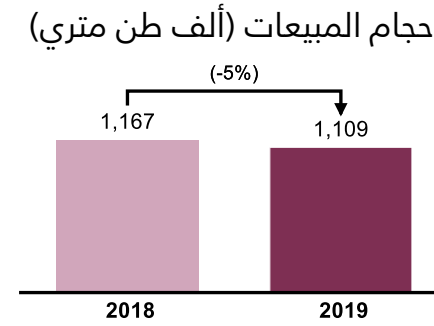
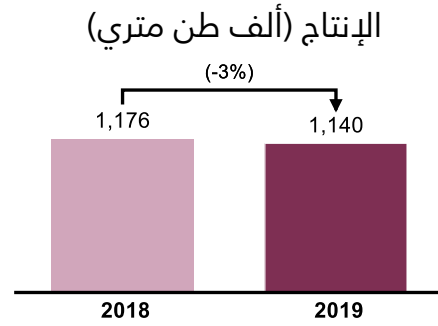
مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبتترول، المساهم الأكبر في الشركة، وظائف المكتب الرئيسي بموجب اتفاقية خدمات، فيما تُدار عمليات المشاريع المشتركة للمجموعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارتها والإدارة العليا لكل منها.

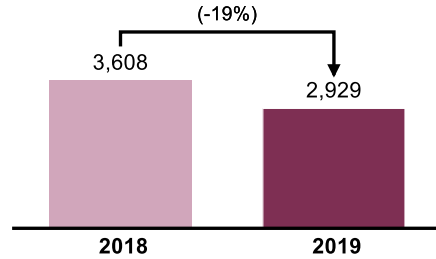
هيكل الملكية



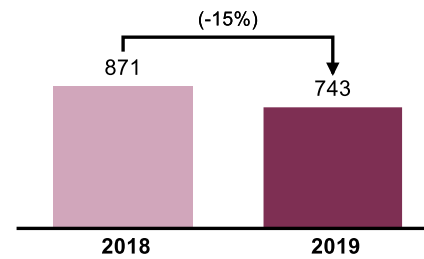
أداء شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة لعام ٢٠١٩



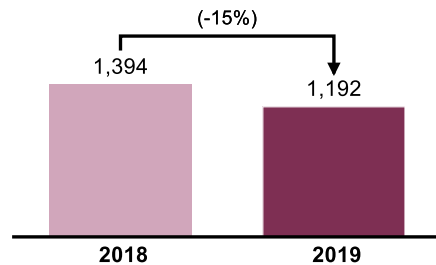
الإيرادات (مليون ريال قطري)



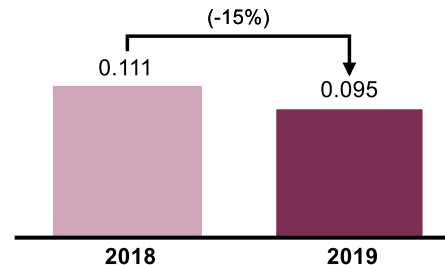
أسعار البيع (دولار امريكي /طن متري)



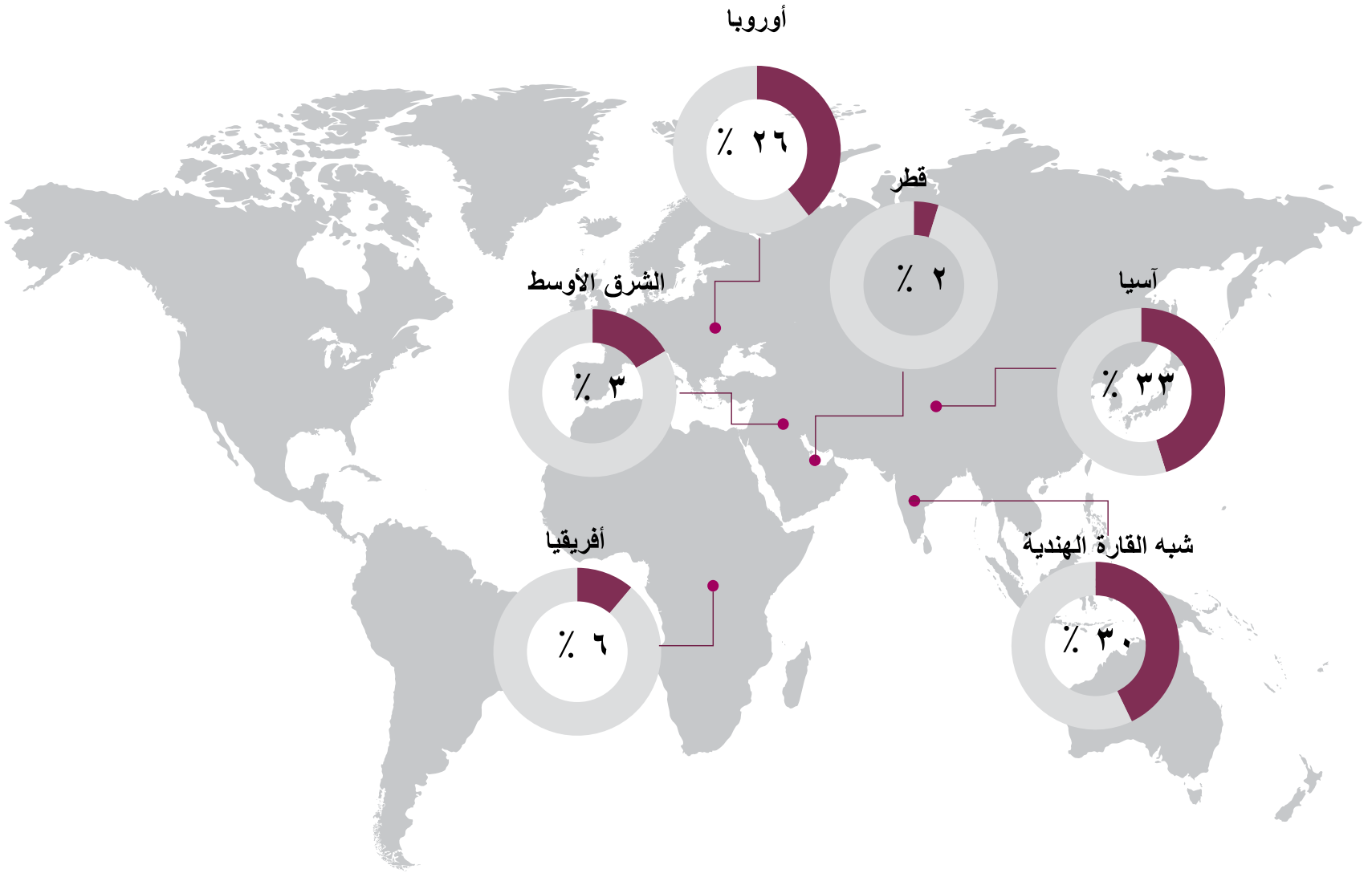
صافي الأرباح (مليون ريال قطري)



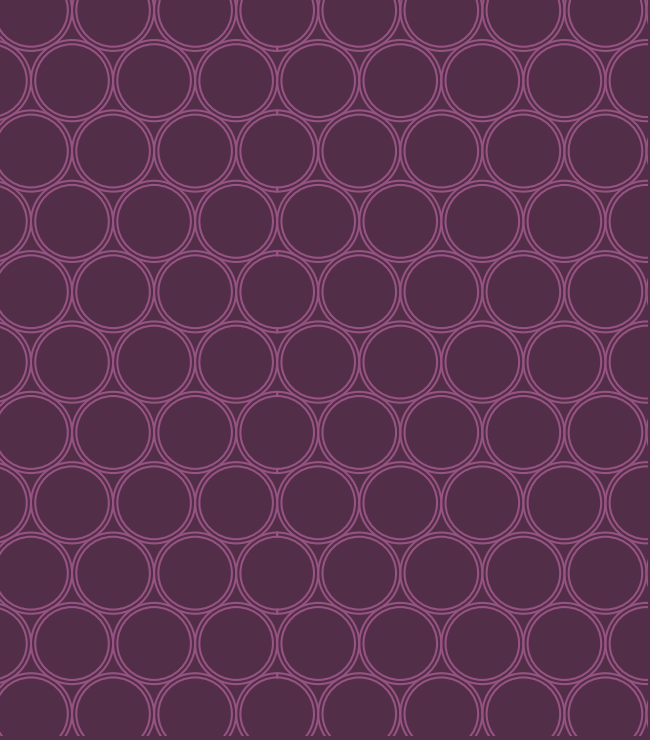
العائد على السهم (ريال قطري)



الإيرادات حسب المنطقة الجغرافية (%)







نبذة حول قطاعات المجموعة

نبذة حول قطاعات المجموعة

من خلال عدة مشاريع مشتركة، تعمل شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة في قطاعين من قطاعات الأعمال: البتروكيماويات والكلور القلوي. وقد تم إنشاء جميع مشاريعنا المشتركة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع شركاء دوليين يتمتعون بأعلى مستويات الخبرة الفنية في أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات استعراض عام للقطاع

يضم قطاع أعمال البتروكيماويات التابع لنا مشروعين مشتركين: شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) وشركة قطر للكيماويات ٢ المحدودة (كيوكيم ٢).

تأسست شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩٨. وتنقسم ملكيتها بين ثلاث شركات، حيث تمتلك شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ٤٩٪، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة ٤٩٪، وقطر للبترول ٢٪. وتعمل كيوكيم في إنتاج الإيثيلين والبولي أولفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة) و١-هكسين وC٤+.

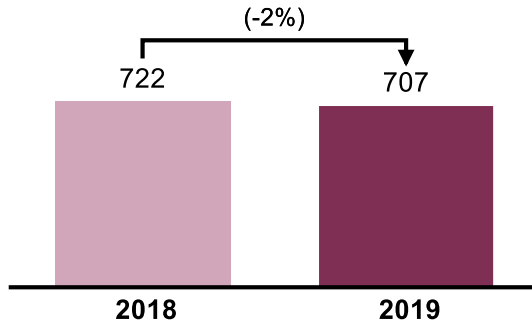
تأسست شركة قطر للكيماويات ٢ المحدودة (كيوكيم ٢)، وهي مشروع مشترك، عام ٢٠٠٥ وتتوزع ملكيتها بين ثلاث شركات، حيث تمتلك شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ٤٩٪، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة ٤٩٪، وقطر للبترول ٢٪. وتعمل كيوكيم ٢ في إنتاج البولي أولفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة) وأولفينات ألفا العادية (تحديداً ١-هكسين، C٤ وC٨ وC١٠ وC١٢ وC١٤ وC١٦ وC١٨) ومن C٢٠ إلى ٢٤ ومن C٢٤ إلى ٢٨ وC٣٠+) والجازولين الحراري وC٣ وC٤. الطاقة الإنتاجية المعيارية من المنتجات الرئيسية لشركتي كيوكيم وكيوكيم ٢:

الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)	
١,٢٢٠	الإيثيلين*
٨١٠	البولي إيثيلين عالي الكثافة:
٦٠	١-هكسين
٣٤٥	أولفينات ألفا العادية

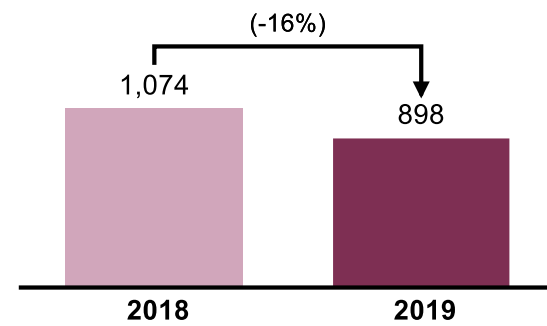
* يستخدم كقيم للمنتجات النهائية.

أداء قطاع البتروكيماويات لعام ٢٠١٩

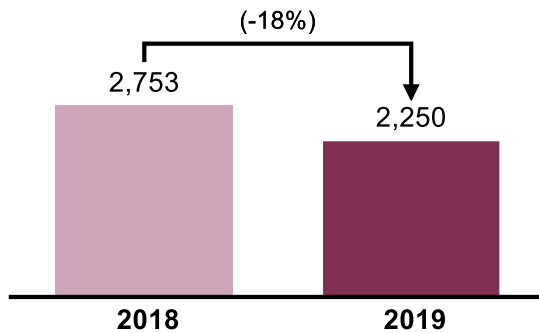
الإنتاج (ألف طن متري)



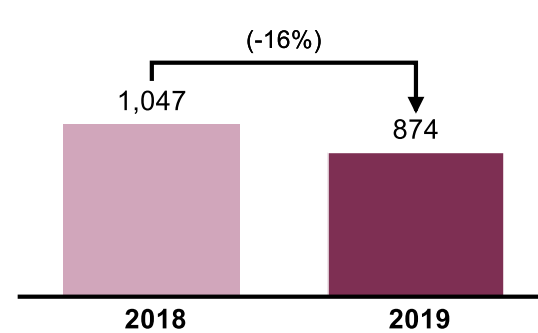
أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)



الإيرادات (مليون ريال قطري)

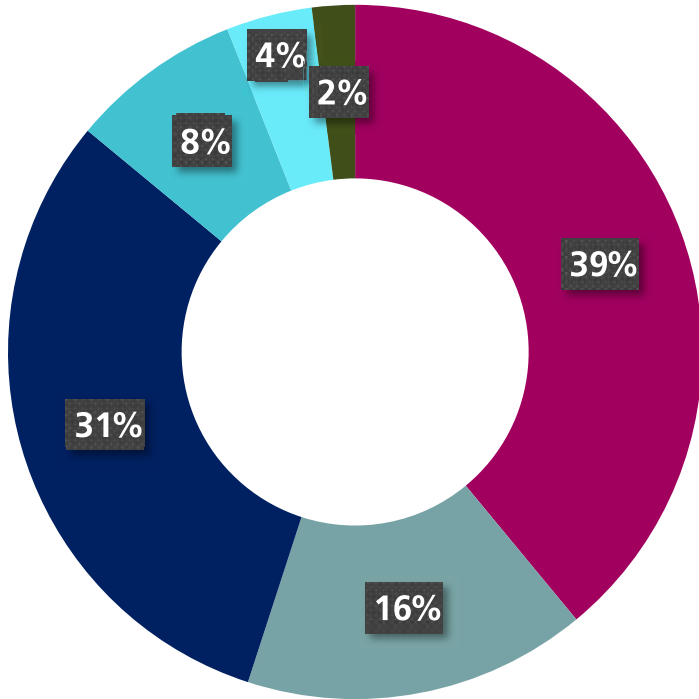


صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

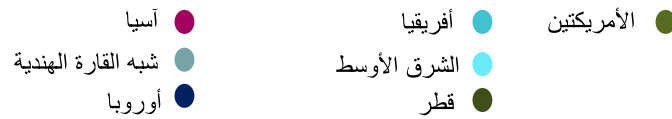
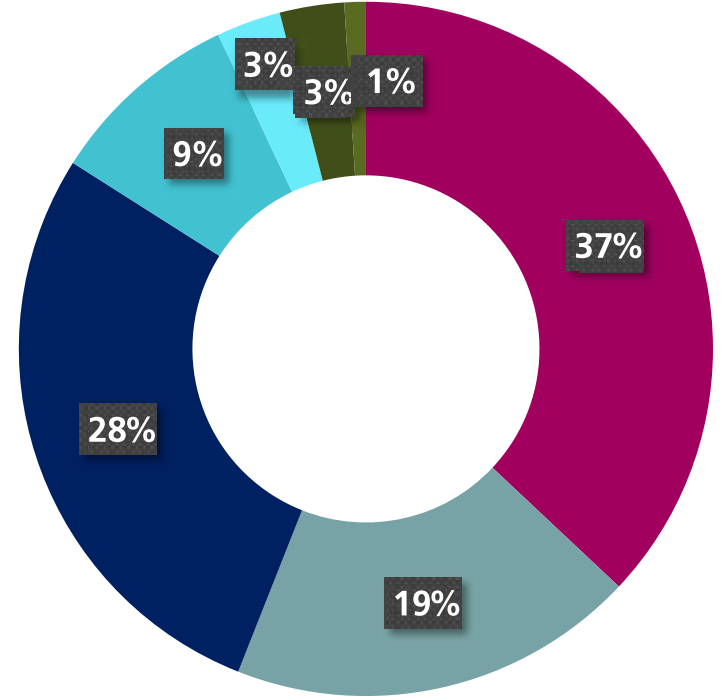


قطاع البتروكيماويات

إيرادات القطاع لعام ٢٠١٩ (%)



إيرادات القطاع لعام ٢٠١٨ (%)



الكلور القلوي

استعراض عام للقطاع

يتكون قطاع أعمال الكلور القلوي من مشروع مشترك وهو شركة قطر للقيليل المحدودة.

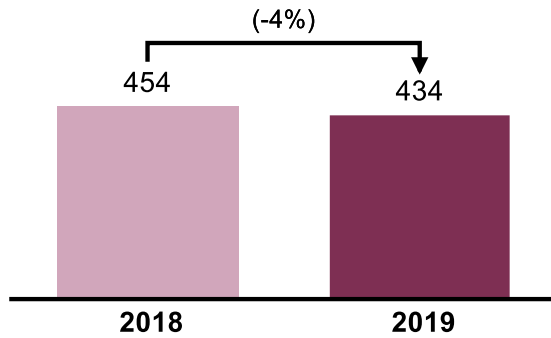
تأسست شركة قطر للقيليل المحدودة، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩٧ وتمتلك فيها شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ما نسبته ٢,٥٥٪، وشركة قطر للبتروكيماويات ٩,٣١٪، وقطر للبترول ٩,١٢٪. تعمل شركة قطر للقيليل في إنتاج الصودا الكاوية وثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد القينيل وحامض الهيدروكلوريك.

الطاقة الإنتاجية المعيارية من المنتجات الرئيسية لشركة قطر للقيليل:

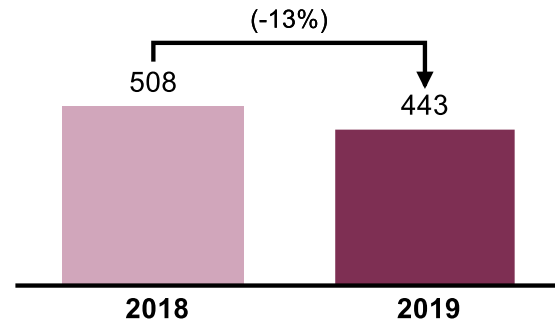
الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)	
٣٧٠	الصودا الكاوية
١٨٠	ثاني كلوريد الإيثيلين
٣٥٥	مونومر كلوريد القينيل
١٥	حامض الهيدروكلوريك

أداء قطاع الكلور القلوي لعام ٢٠١٩

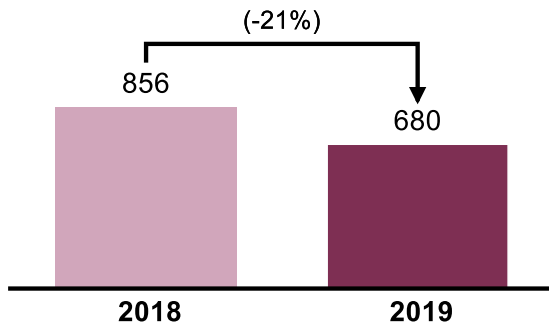
الإنتاج (ألف طن متري)



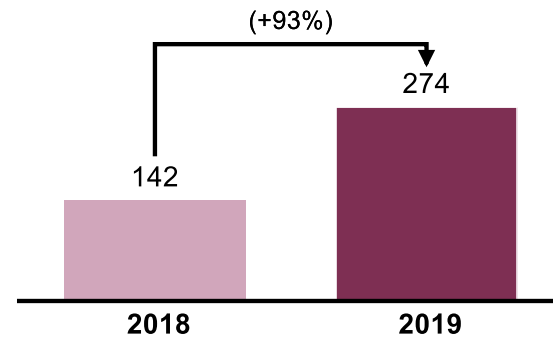
أسعار البيع (دولار أمريكي / طن متري)



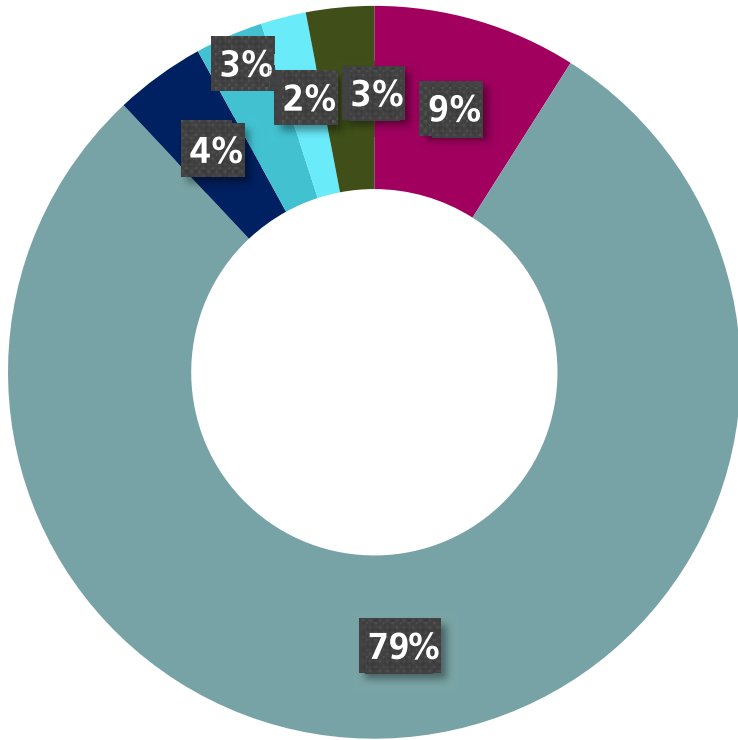
الإيرادات (مليون ريال قطري)



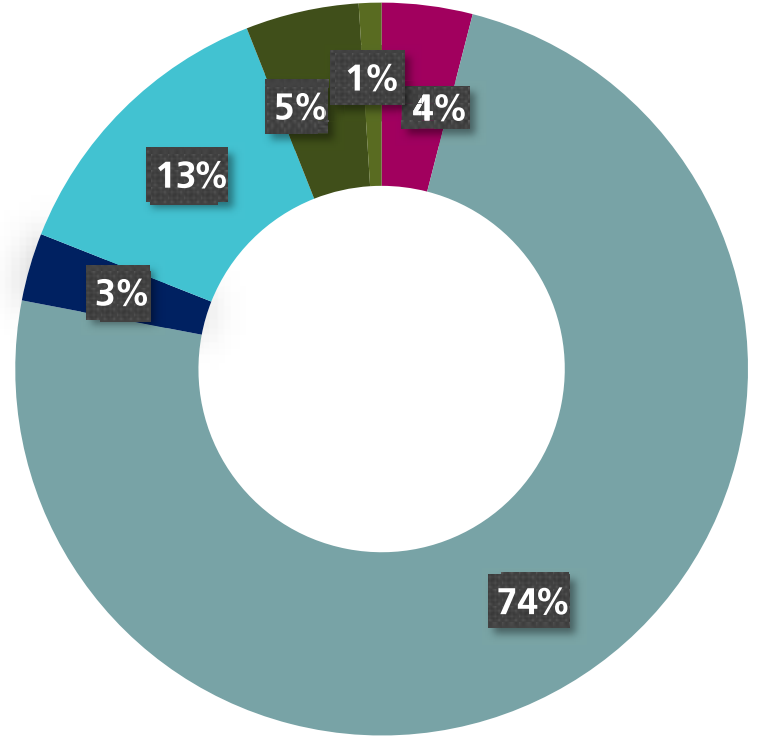
صافي الأرباح (مليون ريال قطري)



إيرادات القطاع لعام ٢٠١٩ (%)



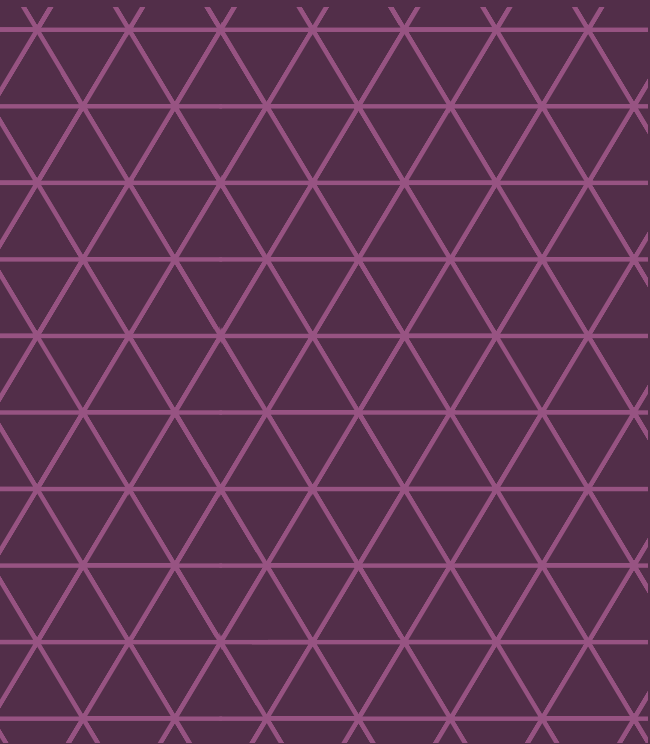
إيرادات القطاع لعام ٢٠١٨ (%)



● آسيا
● شبه القارة الهندية
● أوروبا

● أفريقيا
● الشرق الأوسط
● قطر
● الأمريكتين





تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي
شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية لشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

- البيانات المالية للشركة التي تتكون من:
- بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛
- بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، والتي تشمل موجزا عن السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبيّنة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير.

نعتمد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن الشركة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

- أمور التدقيق الرئيسية
- الاعتراف بالإيرادات
- وضع ضريبة الدخل

كجزء من تصميم التدقيق الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية. وعلى وجه الخصوص وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي وضعتها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضا مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز بما يمثل أحد مخاطر التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به بحيث يتم إنجاز عملنا بشكل كاف حتى يتسنى لنا إبداء رأي حول البيانات المالية ككل، آخذين في الاعتبار هيكل الشركة والعمليات والضوابط المحاسبية ومجال الأعمال بالشركة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمر التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
<p>الاعتراف بالإيرادات</p> <p>وكما هو مبين في الإيضاح ٣-٢، تمثل حصة الشركة من النتائج المجمعة للمشاريع المشتركة (كيو كيم وكيو كيم ٢ و قطر للفينيل) بمبلغ ٩٤٦ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما نسبته ٩٤٪ من إجمالي إيرادات الشركة.</p> <p>وتمثل نتائج عمليات هذه المشاريع المشتركة البالغة ١,٨٦٩ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما نسبته ٣١٪ من إيرادات مبيعات هذه المشاريع المشتركة. تتم غالبية مبيعات المشاريع المشتركة لعميل واحد هو "شركة قطر لتوزيع وتسويق الكيماويات والبتروكيماويات ("منتجات").</p> <p>وفقاً لسياسة الاعتراف بالإيرادات التي تطبقها كل شركة من شركات المشاريع المشتركة، يتم الاعتراف بالإيرادات من مبيعات المنتجات عندما يقوم المشروع المشترك بتحويل السيطرة على المنتجات إلى العميل عند التسليم، حيث يتم تحديد شروط التسليم في العقود التي تحكم هذه الإمدادات.</p> <p>وقد ركزنا في تدقيقنا على عائدات مبيعات المشاريع المشتركة بسبب الحجم الكبير للمنتجات وما يترتب على ذلك من ارتفاع قيم الشحنات الفردية، حيث تبين لنا أن الأخطاء في توقيت الاعتراف بالإيرادات على مستوى شركة المشروع المشترك يمكن أن تؤدي إلى تحريفات مادية في البيانات المالية للشركة عندما تقوم الشركة بالاعتراف بحصتها في صافي دخل كل منشأة مستثمر فيها وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية.</p>	<p>تتضمن إجراءاتنا فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات من المبيعات التي قامت بها المشاريع المشتركة الفردية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">• مراجعة شروط اتفاقيات الشراء المبرمة مع شركة منتجات.• تقييم السياسات المحاسبية لشركات المشاريع المشتركة فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات لتحديد ما إذا كانت قد تعاملت بشكل مناسب مع المبيعات التي تتم في إطار اتفاقية شراء حصة من الإنتاج.• فهم وتقييم واختبار الضوابط الداخلية على الاعتراف بالإيرادات على مستوى المشروع المشترك، بما في ذلك توقيت الاعتراف بالإيرادات.• القيام بفحص بيانات المبيعات، على أساس العينة، والواردة من شركة منتجات ومطابقتها مع السجلات المحاسبية لشركات المشاريع المشتركة.• تنفيذ اختبار وقف معاملات البيع على أساس العينة لاختبار ما إذا كان قد تم الاعتراف بإيرادات كل منشأة في الفترة الصحيحة.

كيفية تناولنا لأمر التدقيق الرئيسية خلال التدقيق	أمر التدقيق الرئيسية
<p>تتضمن إجراءاتنا فيما يتعلق بتقييم الإدارة للوضع الضريبي للشركة وإمكانية استرداد الضريبة التي تم الاعتراف بها ضمن الموجودات الأخرى بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قراءة وتقييم المراسلات والوثائق القانونية ومحاضر الاجتماعات المختلفة التي عقدت بين أحد المساهمين الرئيسيين والسلطات الحكومية ذات الصلة لتقييم مدى صلاحية الأحكام الرئيسية الصادرة عن الإدارة. • التشاور مع خبراء الضرائب الداخليين لدينا لتقييم ما إذا كان تطبيق مختلف اتفاقيات المشاريع المشتركة مناسبًا في ضوء قانون ضريبة الدخل الجديد. • مناقشة الأوضاع الضريبية للشركة ومشاريعها المشتركة مع المكلفين بالحكومة وضمن التوافق مع المشورة القانونية الخارجية عند الاقتضاء. • تقييم متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ - "المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة" لتقييم مدى ملاءمة الاعتراف بالضريبة المستردة ضمن الموجودات الأخرى والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - "ضرائب الدخل" لتقييم ما إذا كانت الفروق المتضمنة في مذكرة التفاهم قد تعد سارية بشكل كبير بحلول تاريخ الميزانية العمومية وأن المحاسبة الضريبية المطبقة كانت متوافقة مع المعيار. • تقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بالأحكام الصادرة عن الإدارة فيما يتعلق بالوضع الضريبي للشركة. 	<p>وضع ضريبة الدخل</p> <p>بحسب ما تم الإفصاح عنه في الإفصاح رقم ١٧، فإن قانون ضريبة الدخل الجديد رقم ٢٠١٨/٢٤ قد دخل حيز التنفيذ في سنة ٢٠١٩، الأمر الذي يؤثر على الوضع الضريبي للشركة ومشاريعها المشتركة.</p> <p>بعد ذلك، تم توقيع مذكرة تفاهم ("مذكرة التفاهم") بين السلطات الحكومية المختصة ومساهم رئيسي تم فيها الاتفاق على بعض الفروق الخاصة المتعلقة بكيفية تطبيق أحكام ضريبة الدخل للشركة.</p> <p>ونتيجة لشروط مذكرة التفاهم، تعاملت الشركة حالياً مع حصتها من الأرباح في أحد مشاريعها المشتركة كمعفاء من الضرائب واعرُفت بضريبة مستردة ضمن الموجودات الأخرى بقيمة ٣٧١ مليون ريال قطري، ضمن الموجودات المتداولة في بيان المركز المالي، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بما في ذلك ١٦٩ مليون ريال قطري مرتبطة بعام ٢٠١٨ والمرتبطة بحصتها من الضريبة المستحقة على المشاريع المشتركة الأخرى.</p> <p>لقد ركزنا على هذا المجال لأن العواقب المالية لتطبيق مذكرة التفاهم تعتبر مادية على البيانات المالية للشركة، كما أن التفاعل مع قانون الضرائب الجديد ومذكرة التفاهم وبعض الاتفاقيات القانونية للمشاريع المشتركة اقتضت على الإدارة وضع أحكام شخصية جوهرية بخصوص تحديد الوضع الضريبي للشركة و الاعتراف باسترداد الضريبة ضمن الموجودات الأخرى.</p>

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية وتقرير تدقيقنا عليها)، والتي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات وهذا والتقرير السنوي الكامل للشركة الذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل للشركة، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

تعتبر الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من التحريفات المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكشف دوماً عن أي تحريفات مادية في حال وجودها. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كانت منفردة أو مجتمعة، ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال تعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. وفي حال استنتاج وجود شك مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فسوف نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف الشركة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- ونقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصور جوهرية في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدنا خلال أعمال التدقيق.
- كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بهذا الخصوص.
- ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأنه قد يكون المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق التي قمنا بها؛ و
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية تتفق معها؛ و
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات الشركة؛ و
- أنه لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أيًا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٥

محمد المعتز
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨١
الدوحة، دولة قطر

٢٠ فبراير ٢٠٢٠

تقرير التأكيد المستقل لمجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بإجراء تأكيد معقول حول تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بناءً على الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار COSO").

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن عرض تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، ويشتمل التقرير على:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم إطار عمل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛

تعتبر العملية جوهرية إذا كان وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، يتوقع منه بشكل معقول التأثير على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في: إدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والنقد والمعاملات بين شركات المجموعة وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة ("العمليات الجوهرية").

- أهداف ضوابط الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف هذه الضوابط ؛
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ و
- تحديد ثغرات وحالات الإخفاق في ضوابط الرقابة وكيفية تقويمها ووضع الإجراءات لتجنب حدوث مثل هذه الحالات أو لسد ثغرات ضوابط الرقابة.

كذلك يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع أنظمة رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناءً على إطار COSO.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على ضوابط رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والمتضمن في "تقرير الحوكمة" - بناء على إطار COSO.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول عن تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لإدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والنقد والمعاملات بين الشركات وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة، بحسب ما هو متضمن في "تقرير الحوكمة"، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص عليه في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، بناء على إطار COSO.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار العمليات أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، يتوقع منه بشكل معقول التأثير على قرارات مستخدمي البيانات المالية، ولأغراض هذه المهمة، تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في: إدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والنقد والمعاملات بين شركات المجموعة وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة.

تشمل مهمة التأكيد تقرير حول التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة في مؤسسة ما، القيام بإجراءات للحصول على دليل يتعلق بمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط الرقابية. تشتمل الإجراءات التي قمنا بها حول ضوابط الرقابة على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المتابعة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة الموضحة في تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية". اشتملت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة ذات الصلة.

تشمل المهمة من هذا النوع أيضا بتقييمنا لقيام مجلس الإدارة بتقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة هنا. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية في الظروف المحيطة.

نعتمد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية للشركة.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

- إن أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:
١. تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛
 ٢. تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و
 ٣. تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. ولذلك، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف كل حالات الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو أعداد تقرير عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم الوفاء بأهداف ضوابط الرقابة. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والمنفذة والتي تم العمل بها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. والتي تشمل على الأقسام الأخرى من "تقرير الحوكمة" (لكنها لا تشمل على "تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" المتضمن

في "تقرير الحوكمة" وتقريرنا عليها)، وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا

إن استنتاجاتنا حول تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقرير "تقييم مجلس الإدارة لإطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

الإستنتاج

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار COSO بحسب ما ورد في تقرير مجلس الإدارة، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

لفت إنتباه

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ومشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٥)

محمد المعنز

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨١

الدوحة، دولة قطر

٢٠ فبراير ٢٠٢٠

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي إدارة شركة مسيعيد للبروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا للقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بإجراء تأكيد محدود حول تقرير تقييم مجلس الإدارة حول التزام شركة مسيعيد للبروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") بمتطلبات الهيئة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وتم تضمينه في "تقرير حوكمة الشركات".

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن إعداد "تقرير حوكمة الشركات"، والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة ("متطلبات الهيئة" أو "المتطلبات") للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وإعداد تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن تحديد مواطن عدم الالتزام والمبهرات ذات الصلة في حال تم التخفيف من حدتها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير تقييم مجلس

الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة – المتضمن في “تقرير حوكمة الشركات” - لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها؛

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) “مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية”، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي (“IAASB”). ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، ليس معداً من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري عن مهمة التأكيد المعقول من حيث إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل ومن كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الإجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للشركة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام (“المتطلبات”) والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات؛
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات “تقرير حوكمة الشركات” بمتطلبات المادة ٤ من النظام؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة “تقرير حوكمة الشركات” مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة؛ و
- في اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراءات وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفاعلية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير حوكمة الشركات" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة والتي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا والتقرير السنوي الكامل للشركة (ولكنها لا تشتمل على تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة المتضمن في "تقرير حوكمة الشركات"، الذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجنا حول تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

تتصدر مسؤولياتنا فيما يتعلق بمهمة التأكيد في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التأكيد، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نبلغ عنه بهذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل للشركة، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

الإستنتاج

بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام المتضمن في "تقرير حوكمة الشركات" لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

لفت إنتباه

أمور عدم الالتزام التي حددتها الإدارة

نلفت الانتباه إلى الأمور الموضحة في الأقسام ١-٣ و ٢-٣ و ٣-٩-٣ و ١-٩-٣ و ٣-٤ و ٣-٤ ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة المتضمن في تقرير حوكمة الشركات التي تشير إلى حالات عدم الالتزام بقانون الهيئة، والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام

كما يلي:

- خلافاً للمادة (٥) من النظام، لا يحدد النظام الأساسي عدد الأسهم التي يجب الاحتفاظ بها من قبل المساهم عند انتخابه. وفقاً للمادة (٩٩) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، يتم إعفاء ممثلي الدولة في مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة من تقديم الأسهم كضمانات لعضويتهم.
- خلافاً للمادة (٦) من النظام، لا يعتبر أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مستقلاً لأنهم جميعاً ممثلون عن قطر للبترول.
- خلافاً للمادة (١٨) من النظام، فإن مجلس إدارة الشركة لم يشكل لجنة الترشيحات حيث أن مهمة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة تتولاها قطر للبترول.
- يتم تعيين جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل قطر للبترول، كممثلين نيابة عنها، وذلك وفقاً للمادة (٢٢-٢٣) من النظام الأساسي للشركة التي تسمح لقطر للبترول بتعيين جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة، وهو ما يعد مخالفة للمادة (٣٥) من النظام.
- خلافاً للمادة (١٩)، لم تجتمع لجنة التدقيق إلا ٥ مرات في عام ٢٠١٩ مقابل ٦ مرات كحد أدنى.
- الإدارة بصدد إضفاء الطابع الرسمي على عملية خطة الرصد لضمان الالتزام بجميع قوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بالشركة.

إن رأينا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.

النطاق

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ومشاريعها المشتركة ككل (معا "المجموعة"). إن رأينا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٥)

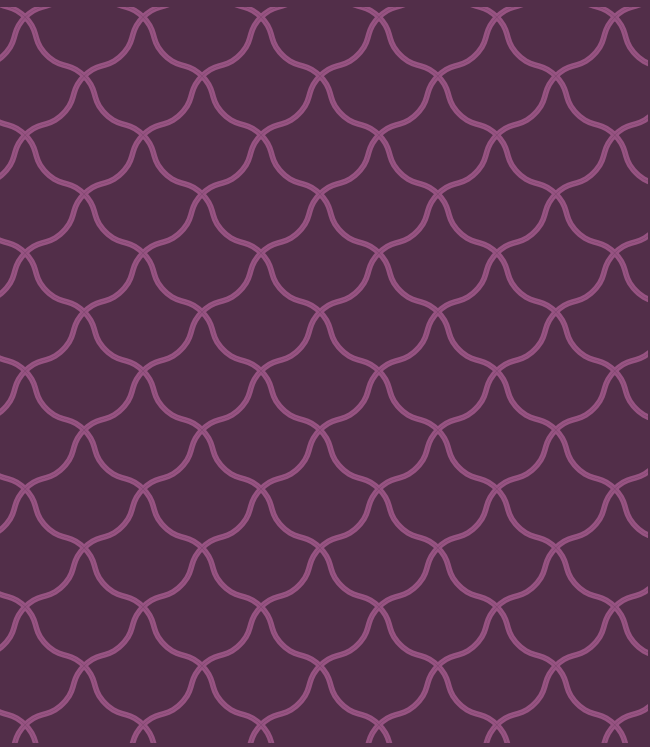
محمد المعتز

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨١

الدوحة، دولة قطر

٢٠ فبراير ٢٠٢٠





البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر

جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك

٢٠١٨	٢٠١٩	
		الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
١٣,١٦١,٥٥٨	١٣,٣٦٧,٥٦٢	استثمارات في مشاريع مشتركة
		موجودات المتداولة
٣١,٧١٨	٧,٧٧٧	مبالغ مدفوعة مقدماً ودمم مدينة أخرى
١٦٩,٦٠٣	٣٧١,٤٥٤	موجودات أخرى
١,٧٣٥,٢٤٧	١,٠٠٦,٩٦٤	ودائع وأرصدة بنكية أخرى
١٧٦,٤١٧	٧٥٥,١٤٣	النقد وشبه النقد
٢,١١٢,٩٨٥	٢,١٤١,٣٣٨	إجمالي الموجودات المتداولة
١٥,٢٧٤,٥٤٣	١٥,٥٠٨,٩٠٠	إجمالي الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
١٢,٥٦٣,١٧٥	١٢,٥٦٣,١٧٥	رأس المال
٥٧,٦٠٠	٦١,٩٣٤	احتياطي قانوني
٢,٤٤٣,٨٩٢	٢,٦٢٨,٨٥٧	أرباح مدورة
١٥,٠٦٤,٦٦٧	١٥,٢٥٣,٩٦٦	إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات
		المطلوبات المتداولة
٢٠١,٤٣٦	٢٤٨,٠٤٨	دمم تجارية و أخرى
٨,٤٤٠	٦,٨٨٦	مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة
٢٠٩,٨٧٦	٢٥٤,٩٣٤	إجمالي المطلوبات
١٥,٢٧٤,٥٤٣	١٥,٥٠٨,٩٠٠	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تم اعتماد هذه البيانات المالية المعروضة والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠ ووقع عليها بالنيابة عنه:

محمد سالم المري
نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك

٢٠١٨	٢٠١٩	
١,١٨٨,٣٤٧	٩٤٦,٣١٩	حصة من نتائج مشاريع مشتركة
٥١,١٢٠	٥٩,٥٩٢	إيرادات الفوائد
١,٢٣٩,٤٦٧	١,٠٠٥,٩١١	إجمالي الربح
٤,٨٢٩	٣,٨٢٨	أرباح صرف العملة وغيرها
(١٩,٤٧٦)	(٢٠,٠٨٢)	مصروفات عمومية وإدارية
١٦٩,٣١٦	٢٠١,٨٥١	إيرادات أخرى
١,٣٩٤,١٣٦	١,١٩١,٥٠٨	صافي ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
١,٣٩٤,١٣٦	١,١٩١,٥٠٨	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		العائد على السهم
٠,١١١	٠,٠٩٥	الأرباح الأساسية والمخففة للسهم الواحد (بالريال القطري للسهم الواحد)

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك

رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح مدورة	الإجمالي	
١٢,٥٦٣,١٧٥	٣٧,٠٢٠	١,٩٨٤,٦١١	١٤,٥٨٤,٨٠٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
-	-	١,٣٩٤,١٣٦	١,٣٩٤,١٣٦	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
-	-	١,٣٩٤,١٣٦	١,٣٩٤,١٣٦	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	(٣٤,٨٥٣)	(٣٤,٨٥٣)	مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي
-	٢٠,٥٨٠	(٢٠,٥٨٠)	-	تحويلات إلى الاحتياطي القانوني
-	-	(٨٧٩,٤٢٢)	(٨٧٩,٤٢٢)	المعاملات مع المالكين بصفتهم الملاك:
-	-	(٨٧٩,٤٢٢)	(٨٧٩,٤٢٢)	توزيعات أرباح معلنة
١٢,٥٦٣,١٧٥	٥٧,٦٠٠	٢,٤٤٣,٨٩٢	١٥,٠٦٤,٦٦٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١٢,٥٦٣,١٧٥	٥٧,٦٠٠	٢,٤٤٣,٨٩٢	١٥,٠٦٤,٦٦٧	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
-	-	(١,٥٣٣)	(١,٥٣٣)	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٦١ من المشاريع المشتركة
١٢,٥٦٣,١٧٥	٥٧,٦٠٠	٢,٤٤٢,٣٥٩	١٥,٠٦٣,١٣٤	الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩
-	-	١,١٩١,٥٠٨	١,١٩١,٥٠٨	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
-	-	١,١٩١,٥٠٨	١,١٩١,٥٠٨	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	(٢٩,٧٨٨)	(٢٩,٧٨٨)	مساهمة الصندوق الاجتماعي
-	-	٣٤,١٦٦	٣٤,١٦٦	إلغاء الاعتراف باحتياطي معادلة توزيعات الأرباح المحول إلى الاحتياطي القانوني
-	٤,٣٣٤	(٤,٣٣٤)	-	المعاملات مع المالكين بصفتهم الملاك:
-	-	(١,٠٠٥,٠٥٤)	(١,٠٠٥,٠٥٤)	توزيعات أرباح معلنة
١٢,٥٦٣,١٧٥	٦١,٩٣٤	٢,٦٢٨,٨٥٧	١٥,٢٥٣,٩٦٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

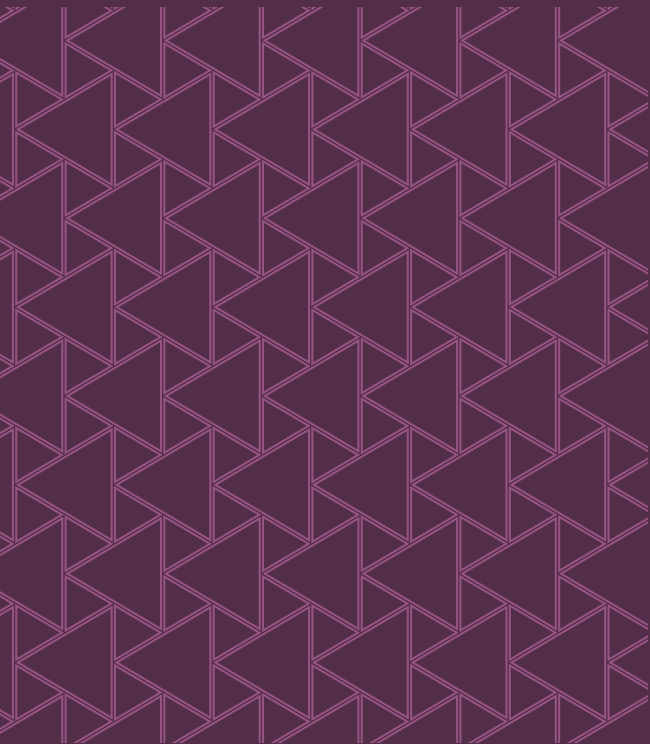
جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك

٢٠١٨	٢٠١٩	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		صافي ربح السنة
١,٣٩٤,١٣٦	١,١٩١,٥٠٨	تعديلات لـ:
(١٦٩,٣١٦)	(٢٠١,٨٥١)	- إيرادات أخرى
(٥١,١٢٠)	(٥٩,٥٩٢)	- إيرادات الفوائد
(١,١٨٨,٣٤٧)	(٩٤٦,٣١٩)	- حصة من نتائج مشاريع مشتركة
(٧٤٦,٤١)	(٤٥٢,٦١)	
		تغيرات رأس المال العامل:
-	٢	- دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى
٥٣٨	(١,٥٥٤)	- مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة
(٢١٤)	٢,٣٢٤	- ذمم دائنة تجارية وأخرى
(١٤,٣٢٣)	(١٥,٤٨٢)	النقد المستخدم في العمليات
٣١,٩٢٠	٨٣,٥٣٢	فوائد مستلمة
١٩٠,٢٦٩	-	إيرادات أخرى مقبوضة
(٢٧,٢٠٦)	(٣٤,٨٥٣)	مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي مدفوعة
١٨٠,٦٦٠	٣٣,١٩٧	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		توزيعات أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة
١,١٨٩,١٧٣	٧٧٢,٩٤٨	استثمار ودائع ثابتة الأجل
(٢,٩٠٧,٩٦٣)	(١,٠٤٣,١٨١)	استحقاق ودائع ثابتة الأجل
٢,٥٤٣,٧٣٠	١,٨٢٠,٨١٦	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
٨٢٤,٩٤٠	١,٥٥٠,٥٨٣	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
		توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين
(٨٥٥,١٢٢)	(٩٥٥,٧٠٢)	الحركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها
(٢٤,٣٠٠)	(٤٩,٣٥٢)	النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(٨٧٩,٤٢٢)	(١,٠٠٥,٠٥٤)	
		صافي الزيادة في النقد وشبه النقد
١٢٦,١٧٨	٥٧٨,٧٢٦	النقد وشبه النقد في بداية السنة
٥٠,٢٣٩	١٧٦,٤١٧	النقد وشبه النقد في نهاية السنة
١٧٦,٤١٧	٧٥٥,١٤٣	

ان الايضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، ويمكن الاطلاع عليها من

خلال الموقع الالكتروني للشركة: www.mphc.com.qa





تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

١- تمهيد

شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة وهى شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتفويق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للبتروكيم مؤسس شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٦٥,٤٦٪، توفر قطر للبتروكيم كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبتروكيم كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة بإعداد إطار حوكمة الشركة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٥.

٢- نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣- مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة مسيعة كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل في قطاع البتروكيماويات، وقامت بطرحها للإكتتاب العام في عام ٢٠١٣، وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

وكانت شركة مسيعة هي الشركة الوحيدة والمتفردة في خصوصية إدراجها بالسوق المالية القطرية والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة ١٠٪ بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة، أيضاً تم إصدار منحة أميرية لبعض الفئات من المواطنين.

ومن منطلق خصوصية نشاط شركة مسيعة ومركزها الإستراتيجي ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة (على غير ما جاء ببعض الاشتراطات الواردة بالمادة رقم (٥) من نظام الحوكمة) يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للبترول". في حال إذا ما ارتأى المساهم الخاص ملائمة إضافة أعضاء مستقلين، يتخذ المساهم الخاص كافة الخطوات المعقولة لضمان تعيين ثلث أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء مستقلين.

يحق للمساهم الخاص "قطر للبترول" أن يعين أعضاء مجلس الإدارة بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، وفيما يلي بيانها:

- قطر للبترول مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٦٥,٤٦٪.
- اعتماد شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة وشركاتها التابعة على قطر للبترول من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة وشركاتها التابعة على قطر للبترول من حيث الدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للبترول لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات مسيعة للبتروكيماويات القابضة.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قبل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر أو من أعضاء المجلس التنفيذي أو اللجان الفرعية أو من إدارة الشركة.

٣-٢ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (٧) لعام ٢٠١٨ لقطر للبترول بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/٠٧، تم تشكيل مجلس إدارة شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة)، حيث تعيين ٧ أعضاء من قبل قطر للبترول،

وذلك اعتباراً من ٢٠١٨/٠٣/٠٧. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥% من رأسمال الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للبترول على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهمتها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الإدارة.

طبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمن تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة. كما يحرص مجلس إدارة شركة مسيعة للبترول وكيماويات القابضة على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيته البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتكافل والتضامن عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفت النظام الأساسي أو القانون.

٤-٣ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة قبل الغير، ايضاً يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٥-٣ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيّد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٦-٣ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. يعقد مجلس الإدارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الإدارة لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء الأعضاء المستقلين)، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً لأحكام المادة رقم (٣١-١) من النظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٩.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الإدارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس، اعتُبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٧-٣ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحضر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٨-٣ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١١ أعوام في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته في تولى شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالي.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٩-٣ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٩-٣-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٨) باجتماعه الثاني لعام ٢٠١٤ والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (٨) بالاجتماع ٢٠١٨/٢ في أعقاب إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قبل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٦٥,٤٦٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠١٩، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٢. مراجعة البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٤. اعتماد نطاق العمل الإضافي للمدقق الخارجي وأتعابه في ضوء المهام المسندة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية إلى مراقب الحسابات الخارجي.

٥. مراجعة بعض السياسات والجراءات المحاسبية لبعض شركات المجموعة.

٦. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٨.

٧. المصادقة على المواد الخاصة باجتماعي الجمعية العامة للشركة واستيفاء المتطلبات التنظيمية ذات الصلة قبل الإصدار، والنظر في مدى دقة المعلومات واكتمالها.

٨. مراجعة البيانات المالية المُوحددة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٩. مراجعة البيانات المالية المُوحددة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ والمصادقة عليها.

١٠. مراجعة البيانات المالية المُوحددة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

١١. مراجعة دليل الصلاحيات المعدل للشركة مع رفع التوصيات ذات الصلة لمجلس الإدارة.

١٢. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، والوضع الحالي لخطة التدقيق والجراءات التصحيحية ذات الصلة.

١٣. مراجعة الدراسة الخاصة بتطبيق الشركة لاحكام COSO / واختبار تصميم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

١٤. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية. وخلال عام ٢٠١٩ اجتمعت اللجنة (٥) مرات (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٩) من نظام الحوكمة).

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة وهم:

المهام	اسم العضو
رئيساً	السيد / عبدالرحمن أحمد الشيبى
عضواً	السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح
عضواً	السيد / محمد عيسى المناعى

٣-٩-٢ لجنة المكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢) لعام ٢٠١٨. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين من الإدارة التنفيذية ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة إختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. وتقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠١٩، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن:
١. مراجعة سياسة المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة.
٢. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، وبحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس إدارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. تأخذ السياسة الحالية في اعتبارها جزءاً ثابتاً "بدل" مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة مع وجود سقف محدد، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة بآلية احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الواردة بالمادة رقم (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، حيث لا تزيد نسبة المكافآت السنوية للمجلس على (٥%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبل قطر للبترول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل الوظيفي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لا توجد أية مبالغ مكافآت أقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠١٩.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٣ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، وهو ماتم التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة مسيعد والتي عُقدت بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٢ وذلك بإجمالي مبلغ ٥,٩٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الإدارة، فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

المهام	اسم العضو
رئيساً	السيد / عبدالعزيز محمد المناعي
عضواً	السيد / محمد جابر السليطي
عضواً	السيد / أحمد علي محمد

رئيس اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة، أما العضوين الآخريين، فيتمتع كل منهما بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهما وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة حيث يشغل السيد/محمد جابر السليطي، منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصصة بقطر للبتترول، بينما يشغل السيد /أحمد علي محمد، منصب رئيس قسم الحوكمة والامتثال بإدارة شؤون الشركات المخصصة بقطر للبتترول.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للبتترول" بحكم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبتترول.

٣-١٠-٣ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمتها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانته التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعية بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانته التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها عن عام ٢٠١٩ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها إلى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠١٩، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوي من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الإدارة ومن ثم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

٤- أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، قررت لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة أن يقوم المدقق الداخلي للشركة بإجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي الحالي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) تمهيداً لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.

٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.

٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.

٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

- ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:
١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
 ٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، أسندت الشركة للمدقق الداخلي مهام تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" كدعم إداري. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد أتم فريق المدقق الداخلي تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٨. وقد تضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٨ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار. ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان - متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات - تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
٣. ضوابط أنشطة الأعمال - يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، أجرى المدقق الداخلي اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قبل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبى أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر - سواء بشكل مستقل أو ضمناً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبتروك كمدعم خدمات للشركة بناءً على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها وتحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.

- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.

- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من أثارها.

- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٢-٤ التدقيق

١-٢-٤ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم عرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى السلطة المختصة بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠١٨/١/١ لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعية.

ووفقاً لذلك، فقد أتم المدقق الداخلي تقييم المخاطر خلال عام ٢٠١٨ للشركة وشركاتها التابعة، ووضع خطة تدقيق تتضمن ٦ عمليات تدقيق و٦ عمليات تدقيق ربع سنوية للمتابعة حتى عام ٢٠٢٠. وأتم المدقق الداخلي عمليتي تدقيق بالإضافة إلى عمليتي تدقيق للمتابعة حتى عام ٢٠١٩. ويتم تقديم النتائج الفعلية مقابل الخطة ومتابعة تنفيذ الملاحظات التي لم يُبت فيها وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة على نحو ربع سنوي.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيّد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق.

إضافة إلى ذلك، فقد أسند إلى المدقق الداخلي مهام اختبار تصميم الضوابط الداخلية لأعداد التقارير المالية وتحليل أوجه الاختلاف بالمقارنة مع متطلبات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣)، فضلاً عن اختبار فاعلية التصميم والتشغيل لتلك الضوابط.

٢-٢-٤ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة.

تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضاً مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية. تقرير المدقق الخارجي في هذا الصدد عن عام ٢٠١٩ سيتم موافاة هيئة قطر للأسواق المالية وإدارة الشركة بنسخة منه لإتخاذ أية إجراءات تصحيحية إن وجدت.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠١٨ والتي عقدت بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٢ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، قدم مدقق الحسابات الخارجي برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PwC" تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، إلى مجلس إدارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، أيضاً قدم تقريره المستقل عن مدى ملاءمة تصميم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وتقييمه ذو الصلة حيث أفاد بأن ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية الخاصة بالعمليات الجوهرية لم يتم تصميمها بشكل مناسب بناء على إطار COSO كما في ٢٠١٨/١٢/٣١، أيضاً قدم تقريره المستقل عن مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وأحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة حيث أفاد بأنه لم يرد إلى علمه ما يستدعي الاعتقاد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤-٣ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة مسعييد للبتروكيماويات القابضة التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات المحلية التنظيمية بشأن الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغييرات التي تدخل على قوانين الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغييرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. وفي هذا الصدد، تم إعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية خلال عام ٢٠٢٠، وتهدف بشكل عام إلى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،

- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركات التابعة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة يتم ادارتها بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسؤوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضاً كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها أنظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانته ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع افضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة مسيعة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوفر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم ، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً ومسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته امام شركة مسيعة باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

٥- الإفصاح والشفافية

١-٥ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانته وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، خلال عام ٢٠١٩ لم تُسجل على الشركة أية مخالفات أو تفرض عليها أية جزاءات من قبل أي جهة رقابية، وكذلك لا توجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قبل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفيّاً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قراراتهم بشكل صحيح.

٢-٥ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإفصاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقاً لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

٣-٥ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات و أي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. من أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقاً للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة إلى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بمسيعةيد للبتروكيمياويات القابضة وشركاتها التابعة وعملياتها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٤-٥ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والإفصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦- حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال المدفوع للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمسك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة وشركة الإيداع، تتولي الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

- أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،
- ب. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر عبر الهاتف بشكل ربع سنوي يدعى إليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،
- ج. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.
- د. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

هـ. تحديث موقعها الإلكتروني (www.mphc.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الإفصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

و. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (mphc@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيم اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواءً بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.

- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهم آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.

- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جديّة طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق

المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بينود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- توفير الآلية للمساهمين للتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠١٩، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٢. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والخطة المستقبلية للشركة واعتماده.
٣. تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ واعتماده.
٤. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٥. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٨.
٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٨ بواقع ٨، ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ٨٪ من القيمة الإسمية للسهم.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ واعتماد مكافآتهم.
٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماد أتعابهم.

أيضاً تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة بشأن تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للشركة تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في اجتماعه الرابع لعام ٢٠١٨ المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٦ بشأن تعديل القيمة الإسمية لأسهم الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والسوق الثانوية في قطر لتصبح ريالاً قطرياً واحداً.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة مسيعد للبروكيماويات القابضة يتشكل طبقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥)

أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قِبَل المساهم الخاص "قطر للبترول" بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقاً لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٦، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملاح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على مسيعيدي البتروكيماويات القابضة أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلية: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدتها مع أحد البنوك المحلية على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعها، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحويل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠١٩ عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٨ بواقع (٠,٨) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (٨%) من القيمة الاسمية للسهم.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة

على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قبل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة للاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك عدد من الأسهم (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) يكون أكثر من أي عدد آخر من الأسهم يتم تحديده من قبل مجلس الإدارة من حين إلى آخر في رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة الحالي بناء على قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٥ لعام ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢ هو ٢٪ من رأسمال الشركة، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦، بإضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للبتترول	٦٥,٤٦٪
جهاز قطر للاستثمار	١,٢٣٪
صندوق المعاشات العسكرية	٠,٤٠٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	٠,١٦٪
مساهمون آخرون	٣٢,٧٥٪
الإجمالي	١٠٠,٠٠٪

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملاتها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبَلِّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٢٨٠٣ - ٤٠١٣ (+٩٧٤) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الإجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك مسعييد للبتروكيماويات القابضة أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٧-٦ حق المجتمع

أتمت قطر للبتترول مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة المنح الأول لتوزيع الأسهم التشجيعية المجانية لمساهمي الشركة المؤهلين والذين استوفوا شرط الاستحقاق كما في إغلاق يوم الاثنين الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في بورصة قطر، وذلك بواقع ٥٠٪ من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب ووفقاً للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة.

تم تخصيص الأسهم المجانية من حصة قطر للبتترول والتي انخفضت جزاءه من ٧٤,٢٪ إلى ٦٥,٥٪، أي بواقع ٨,٧٪، أي أن قطر للبتترول تنازلت عن عدد من الأسهم ما يقارب ١٠٩,٣ مليون سهم بقيمة سوقية بواقع ١,٦ مليار ريال قطري كما في إغلاق ٣١/١٢/٢٠١٨، فضلاً عن تنازل قطر للبتترول عن أية توزيعات أرباح قد يقررها مجلس إدارة الشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١/١٢/٢٠١٨. وفقاً لآلية منح الأسهم التشجيعية المجانية الواردة بنشرة الطرح، من المقرر أن يكون تاريخ المنح الثاني في ٣١/١٢/٢٠٢٣ بشرط احتفاظ المساهمين لنسبة ٥٠٪ من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب حتى تاريخ المنح الثاني. تأتي هذه الآلية بهدف تعزيز ثقافة الإِدخار لدى المواطنين القطريين وضمن حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة.

من ناحية أخرى، تعمل شركة مسعييد للبتروكيماويات القابضة على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت

مطلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فضلاً عن مساهمة الشركة من خلال مجموعة شركاتها التابعة في التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: حملة التوعية الصحية، والمشاركة في الأمور المتعلقة بالسلامة والثقافة، والتدريب على الصحة والسلامة والبيئة، والتميز التشغيلي، وبرامج التوعية بالبيئة والتدريب والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وتعزيز الموارد وتقليل الانبعاثات والنفايات، إلى آخره،
٢. الموظفين: برامج التقدير (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، إلى آخره،
٣. المجتمع: تعزيز الشراكة المجتمعية والقيمة المضافة لشركاء الأعمال ومستوى رضا العملاء والمشتريات المحلية والرعاية.

هذه فضلاً عن توجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباحها السنوية (بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨) لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية، والتي قدرت بواقع ٣٤,٨٥ مليون ريال قطري عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١.

ختاماً

تحرص شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠١٩، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

أحمد سيف السليطي

رئيس مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



السيد / أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد / أحمد سيف السليطي على دبلوم عال في الهندسة الميكانيكية عام ١٩٨٤ من كلية "كارلت بارك كولج" - المملكة المتحدة.
انضم السيد / السليطي إلى قطر للبترول عام ١٩٧٦.
ويتمتع بخبرة إدارية واسعة في العمليات الكبيرة بحقول النفط والغاز في قطر للبترول. وتغطي خبرته المهنية التي تمتد أكثر من ٣٢ عاماً مختلف جوانب صناعة النفط والغاز، من عمليات الحقول إلى البتروكيماويات، وتتضمن إعادة تطوير الحقول القائمة، وتشغيل المشاريع الرئيسية، وإعادة الهيكلة، وإدارة القوى العاملة، والتقييمات الاقتصادية والاستحواذ. يشغل السيد / أحمد سيف السليطي حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون العمليات في قطر للبترول.

المناصب الأخرى*:

- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات.

عدد الأسهم في شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة:
٤٩٠٠٠ سهم



السيد / محمد سالم عليان المري
نائب رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد سالم المري على بكالوريوس العلوم في هندسة الغاز الطبيعي عام ١٩٩١. بدأ السيد/ المري مسيرته المهنية في قطر للبترول عام ١٩٩١، حيث تقلد عدة مناصب هندسية، وشارك في عضوية فرق عمل المشروعات في قطر غاز-١ ومشروع سوائل الغاز الطبيعي LNG-4. وفي عام ٢٠٠٢، انضم السيد/ المري إلى إدارة مشاريع النفط والغاز بقطر للبترول وشغل العديد من المناصب، منها منصب مدير تطوير منشآت النفط والغاز، حيث تضمنت مسؤولياته تصميم المرافق وتنفيذ مشاريع جديدة، مثل الغاز الطبيعي المُسال وتحويل الغاز إلى سوائل وخطوط أنابيب الغاز وحقول النفط. وفي عام ٢٠١٤، تم تعيينه في منصب نائب الرئيس التنفيذي لخدمات المشاريع والهندسة والمشتريات.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد

عدد الأسهم في شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة:
لا يوجد



السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح
(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون المدن الصناعية بقطر للبترول، حيث يتولى إدارة مسؤوليات تطوير العمليات المتعلقة بالأراضي، والبنية التحتية، والمرافق، والموانئ، وخدمات الإطفاء والطوارئ في كل من مدينة راس لفان الصناعية، ومدينة مسيعيد الصناعية، ومنطقة امتياز دخان. كما أنه يتولى مسؤوليات توطين سلسلة التوريد لقطاع الطاقة (برنامج "توطين"). التحق بالعمل لدى المؤسسة العامة القطرية للبترول عام ١٩٨٦، بعد تخرجه من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية، بشهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية. وقبل تعيينه بمنصبه الحالي، كان مكلفاً بمسؤوليات أخرى في المجالات الفنية العليا وإدارة المشاريع، شاملة تنفيذ المشاريع الكبيرة والمتوسطة في حقول العمليات البحرية، وحقول دخان، ومدينة راس لفان الصناعية.

المناصب الأخرى*:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود).

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتر وكيموايات القابضة:
١٦٥,٦٢ سهم.



السيد / عبد العزيز محمد المناعي
(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد / المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للبترول منذ عام ٢٠١٤، كما يشغل عضوية مجلس إدارة كل من شركة منتجات وشركة قطر غاز. ويركز دوره في قطر للبترول على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد / المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للبترول، عمل لدى قطر غاز مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المُسال. وخلال فترة عمله لدى قطر غاز، مثل أيضاً السيد / المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. كما يشغل السيد / المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات قطر.

عدد الأسهم في شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة:
٩٨٠٠ سهم.



السيد / عبد الرحمن أحمد الشيببي
(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد / عبدالرحمن أحمد الشيببي من جامعة أريزونا عام ١٩٨٨ وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال.
انضم السيد / عبدالرحمن إلى قطر للبترول عام ١٩٨٩ كمحلل مالي.

كما تولى السيد / عبدالرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية - قطر للبترول.

ويشغل السيد / عبدالرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للبترول. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*:
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو).

عدد الأسهم في شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة:
١٧١٥٠٠ سهم.



السيد / محمد عيسى المناعي
(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليثربول عام ٢٠٠٧، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام ٢٠٠٩. انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للبترول عام ٢٠٠٧، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية. ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للبترول.

المناصب الأخرى*:
- عضو مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو).
عدد الأسهم في شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة:
٣٢٦٤ سهم.



السيد / علي ناصر تلفت
(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ علي ناصر تلفت على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة تراسي استيت في الولايات المتحدة الأمريكية - فبراير ١٩٩٠. انضم السيد/ علي تلفت إلى قطر للبترول عام ١٩٩٠، حيث عُيّن مهندساً للاتصالات، ثم رئيساً لخدمات الاتصالات (الإدارة البحرية)، ومديراً لإدارة مساندة الحقول. وشغل خلال الفترة الممتدة من يناير ٢٠١٠ إلى سبتمبر ٢٠١٢ منصب مدير إدارة التدريب.

وقد شغل السيد/ تلفت منصب مدير إدارة العلاقات العامة والاتصالات بالإبناة، ثم أصبح مديراً لمكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. ويشغل حالياً منصب مدير مكتب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول إضافة لمنصب مدير مكتب سعادة وزير الدولة لشؤون الطاقة.

المناصب الأخرى*:
لايوجد

عدد الأسهم في شركة مسيعة للبترول وكيمويات القابضة:
١٣٢٦٧٠ سهم.

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مدرجة ببورصة قطر. آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

